من الناشرين (٣٨)

في هذا المقال ، يجد القارئ اشارات لمراجعة تحليل لاحق لبعض القضايا ، مع انه لا وجود لهذا التحليل في الواقع

وسبب هذا ، ان هذا المقال ليس غير الجزء الاول من الجواب على مقالات «روسكويه بوغاتمستفو» عن الماركسية وقد ضغطنا الوقت تماماً لتامين صدور هذا المقال في حينه ؛ والحال نحن لا نعتبر ان من الممكن التاجيل اكثر من ذلك لأننا قد تاخرنا شهرين ولهذا نعتزم ان نصدر الآن تحليلا «لنقد» السيد ميخايلوفسكي ، دون انتظار لانتهاء طبع المقال كله .

وفي الطبعتين الثانية والثالثة الجاري تحضيرهما ، سيجد القارئ ايضاً ، الى جانب التحليل المعروض ، تحليلا للمفاهيم الاجتماعية الاقتصادية التي ينادي بها زعيمان آخران من «روسكويه بوغاتستفو» هما السيدان يوجاكوف وكريفنكو ، له صلة بلمحة عن الواقع الاقتصادي في روسيا وعن «افكار وتكتيك الاشتراكيين-الديموقراطيين» المنبثقة منه .

بصدد هذه الطبعة (٣٩)

هذه الطبعة هي طبق الطبعة الاولى وبما انه لا علاقة لنا اطلاقاً بوضع النص ، فاننا لم نعتبر من حقنا ان نجري عليه اية تعديلات ، واقتصرنا فقط على القيام بعمل الطبع والاصدار وما حفزنا الى القيام بهذا العمل ، انما هو اليقين بان هذا الكراس سيؤول الى انعاش دعايتنا الاشتراكية-الديموقراطية بعض الشيء

ونحن اذ نحسب ان الاستعداد لخدمة قضية هذه الدعاية لا بد ان يكون نتيجة حتمية للمعتقدات الاشتراكية-الديموقراطية ، ندعو جميع الذين يشاطرون مؤلف هذا الكراس افكاره الى الاسهام بجميع الوسائل (ولا سيما ، طبعاً ، بتكرار الطبعات) في نشر هذا الكراس وكذلك جميع مطبوعات الدعاية الماركسية بالاجمال ، على اوسع نطاق ممكن وان الوقت الحاضر ملائم خاصة لمثل هذا الاسهام وان نشاط «روسكويه بوغاتستفو» يتخذ بالنسبة لنا طابعاً من التحدي يشتد اكثر فاكثر فان هذه المجلة ، في سعيها الى شل انتشار الافكار الاشتراكية-الديموقراطية في المجتمع ، قد ذهبت الى حد اتهامنا بعدم الاكتراث بمصالح البروليتاريا وبالاصرار على خراب الجماهير اننا نجرؤ على التفكير بان المجلة ، اذ تلجأ الى هذه الاساليب ، لا تفعل غير ان تسيء الى نفسها وتهيء انتصارنا . ولكنه لا يجوز لنا ان ننسى ان

المفترين يملكون جميع الوسائل المادية لترويج افتراءاتهم على اوسع نطاق فانهم يصدرون المجلة ببضعة آلاف من النسخ ، وتحت تصرفهم قاعات المطالعة والمكتبات ولهذا يجب علينا ان نبذل قصارى جهودنا لكي نثبت لاعدائنا ان منافع الوضع المميز لا تؤمن دائماً نجاح النمائم ونحن نعرب عن ثقتنا التامة باننا سنتمكن من بذل هذه الجهود

تموز (يوليو) ١٨٩٤ .

الجزء الثالث

وختاماً ، لنتعرف الى «صديق» آخر من «اصدقاء الشعب» ، هو السيد كريفنكو ، الذي يشنها هو ايضاً حرباً سافـــرة على الاشتراكيين-الديموقراطيين

هذا مع العلم اننا لن نحلل مقاليه («بصـــدد المعزولين المثقفين» ــ العدد ١٢ ، عام ١٨٩٣ ، و«رسائل من الطريق» ، العدد الاول ، عام ١٨٩٤) كما فعلنا هذا فيما يخص السيديـــن ميخايلوفسكي ويوجاكوف فان تحليل مقالاتهما اجمـــالا كان ضرورياً لكي يكوّن المرء فكرة واضحة ، في الحالة الاولى ، عـــن مضمون اعتراضاتهما على المادية والماركسية بوجه عام ؛ وفي الحالة الثانية ، عن نظرياتهما في مضمار الاقتصاد السياســي اما الآن ، فانه يترتب علينا ، لكي نكوّن فكرة تامة عن «اصدقاء الشعب» ، ان نتعرف على تكتيكهم واقتراحاتهم العملية وبرنامجهم السياسي هذا البرنامج لم يعرضوه بشكل صريـــح في اي مكان بنفس القدر من الانسجام والشمول ، الذي عرضوا به مفاهيمهم النظرية ولهذا اضطررت الى اخذ هذا البرنامـــج من مختلف المقالات المنشورة في مجلة تمتاز بتضامن كتابها بقدر يكفـــي لكي لا يعثر المرء على اي تناقضات ولن اتناول مقالي السيـــد كريفنكو المذكورين آنفاً الا من باب تفضيلهما على غيرهما من المقالات

لانهما يعطيان مادة اوفر، ولان كاتبهما، بوصفه رجلاً عملياً ورجلاً سياسياً، نموذجي بالنسبة للمجلة شأنه شأن السيد ميخايلوفسكي بوصفه عالماً اجتماعياً والسيد يوجاكوف بوصفه اقتصادياً

ولكن، قبل التطرق الى برنامجهم، من الضروري تماماً ان نتوقف عند نقطة نظرية اخرى لقد رأينا اعلاه كيف كان السيد يوجاكوف يتملص بجمل لا تعني شيئاً عن التاجير الشعبي الذي يدعم الاقتصاد الشعبي الخ ، بجمل يستغلها لكي يستر عدم فهمه لاقتصاد زراعنا ولم ينبس ببنت شفة عن الصناعات الحرفية، واقتصر على معطيات عن نمو الصناعة الضخمة في المصانع والمعامل والآن يكرر السيد كريفنكو جملاً مماثلة تماماً عن الصناعات الحرفية وهو يعارض مباشرة «صناعتنا الشعبية» اي الحرفية بالصناعة الرأسمالية (العدد ١٢، ص ص ١٨٠ – ١٨١) ويقول «ان الانتاج الشعبي (كذا !) ينبثق في معظم الحالات بصورة طبيعية»، بينما الصناعة الرأسمالية «تنشأ في غالب الاحيان بصورة اصطناعية» وهو، في مكان آخر، يعارض «الصناعة الشعبية الصغيرة» بالصناعة «الضخمة، الرأسمالية» واذا سألت انت ما هي خاصة الاولى، علمت فقط انها «صغيرة» * وان ادوات العمل موصولة بالمنتج (وانى استقي هذا التعريف الاخير من مقالة السيد ميخايلوفسكي المشار اليها اعلاه). ولكن هذا لا يزال ابعد من ان يحدد تنظيمها الاقتصادي،

* كذلك من الممكن ان نعرف، عدا ذلك، الشيء الوحيد التالي «من الممكن ان تنشأ منها صناعة شعبية حقيقية (كذا !)» – هكذا يقول السيد كريفنكو وهذا اسلوب عادي يلجأ اليه «اصدقاء الشعب» وقوامه التشدق بجمل لاغية لا معنى لها بدلاً من وصف الواقع وصفاً واضحاً ودقيقاً.

ناهيك عن ان هذا غير صحيح اطلاقاً فان السيد كريفنكو يقول ، مثلاً ، ان «الصناعة الشعبية الصغيرة لا تزال تعطي حتى الآن مقداراً من الانتاج الاجمالي اكبر بكثير ، وتشغّل من الايدي العاملة عدداً اكبر ، مما تعطي وتشغّل الصناعة الرأسمالية الضخمة» اغلب الظن ان الكاتب يقصد معطيات عن عدد الحرفيين الذي يبلغ ٤ ملايين ، بينا يبلغ بموجب حسابات اخرى ٧ ملايين ولكن من ذا الذي لا يعرف ان نظام الانتاج الضخم المنزلي هو الشكل المهيمن في اقتصاد صناعاتنا الحرفية ؟ وان جمهور الحرفيين لا يشغلون ابداً وضعاً مستقلاً في الانتاج ، بل يشغلون وضع تبعية وخضوع ، ولا يعملون بما يملكونه من مواد ، بل بمواد التاجر الذي لا يدفع للحرفي الا الاجرة ؟ ان المعطيات عن هيمنة هذا الشكل قد وردت كذلك حتى في المطبوعات العلنية واني استشهد ، مثلاً ، ببحث ممتاز للاحصائي المعروف خاريزومينوف في «يوريديتشسكي فستنيك» (٤٠) (عام ١٨٨٣ ، العددان ١١ و١٢) فاستناداً الى المعطيات الواردة في المطبوعات عن صناعاتنا الحرفية في المحافظات الوسطى حيث هي اكثر تطوراً ، خلص خاريزومينوف الى استنتاج يقول بهيمنة نظام الانتاج الضخم المنزلي هيمنة مطلقة ، اي بهيمنة شكل للصناعة لا ريب في انه رأسمالي وهو يقول «اننا ، اذ نحدد دور الصناعة المستقلة الصغيرة الاقتصادي ، نتوصل الى الاستنتاج التالي فى محافظة موسكو ، يعطي نظام الانتاج الضخم المنزلي كل سنة ٨٦,٥ بالمئة من رقم اعمال الصناعة الحرفية بينما لا تعطي الصناعة المستقلة الصغيرة سوى ١٣,٥ بالمئة وفي قضائي الكسندروف وبوكروف بمحافظة فلاديمير ، يعود كل سنة ٩٦ بالمئة من رقم اعمال الصناعة الحرفية الى نظام الانتاج الضخم المنزلي والمانيفاكتوره ، بينما لا تعطي الصناعة المستقلة الصغيرة الا ٤ بالمئة» .

وهذه المعطيات لم يحاول احد ان يدحضها ، كما هو معروف ، ناهيك عن انه لا يمكن دحضها فكيف يمكن التغاضي والصمت عن هذه الوقائع ، ووصف هذه الصناعة بانها «شعبية» معارضة للصناعة الرأسمالية والتشدق عن امكان انبثاق صناعة حقيقية منها ؟

ان هذا التجاهل الصريح للوقائع لا يمكن تفسيره الا بالميل العام الذي يتسم به «اصدقاء الشعب» وكذلك جميع الليبيراليين الروس الى طمس التناحر الطبقي واستثمار الشغيلة في روسيا ، عارضين كل هذا بانه مجرد «عيوب» بسيطة ولعل السبب يكمن فضلاً عن ذلك ، فيما يكمن ، في هذه المعارف العميقة عن الموضوع التي يعرضها ، مثلاً ، السيد كريفنكو حين ينعت «انتاج السكاكين في بافلوفو» بانه «انتاج ذو طابع نصف حرفي» عجيب الى اي حد يبلغ «اصدقاء الشعب» في تحريف الامور ! فكيف يمكن القول هنا بالطابع الحرفي بينما يشتغل صناع السكاكين في بافلوفو من اجل السوق لا بناء على توصية ؟ ألا ينسب السيد كريفنكو الى الصناعة الحرفية اوضاعاً يوصي فيها التاجر عند الحرفي على مصنوعات يرسلها التاجر فيما بعد الى سوق نيجني نوفغورود ؟ هذا مضحك للغاية ولكن يبدو ان الحال هكذا

فالواقع ان انتاج السكاكين (بالقياس الى فروع الانتاج الاخرى في بافلوفو) هو اقل ما احتفظ بالشكل الحرفي الصغير مع منتجيه المستقلين (ظاهرياً) يقول انينسكي «ان انتاح سكاكين المائدة والعمل * يقترب بصورة ملموسة من الانتاج

---

* وهو اضخم انتاج بين جميع فروع الانتاج الاخرى ، ويعطي مصنوعات قيمتها ٩٠٠ الف روبل من اصل القيمة الكاملة لمصنوعات بافلوفو وقدرها ٢٧٥٠ الف روبل .

المعملي او بالاصح المانيفاكتوره» فمن اصل الحرفيين الذين يصنعون سكاكين المائدة في محافظة نيجني نوفغورود وعددهم ٣٩٦ شخصاً ، لا يشتغل للسوق الا ٦٢ حرفياً (١٦ بالمئة) ، ولرب العمل * ٢٧٣ حرفياً (٦٩ بالمئة) ، وعمالاً بالاجرة ٦١ حرفياً (١٥ بالمئة) وهكذا فان ١/٦ الحرفيين فقط لا يستعبدهم ارباب العمل مباشرة اما فيما يخص فرعاً آخر من انتاج السكاكين ، هو انتاج السكاكين المطوية (سكاكين الجيب) ، فانه ، على حد قول المؤلف نفسه ، «يشغل مكاناً وسطاً بين انتاج سكاكين المائدة وانتاج الاقفال فان معظم الحرفيين يشتغلون هنا من اجل رب العمل ، ولكنه يوجد ايضاً الى جانبهم عدد كبير نسبياً من الحرفيين المستقلين المرتبطين بالسوق»

ان السكاكين التي من هذا النوع يصنعها ٢٥٥٢ حرفياً في محافظة نيجني نوفغورود ، بينهم ٤٨ بالمئة (١٢٣٦) يشتغلون للسوق و٤٢ بالمئة (١٠٥٨) لرب العمل ، و ١ بالمئة (٢٥٨) يشتغلون عمالاً بالاجرة وهنا ايضاً ، بالتالي ، نجد الحرفيين المستقلين (؟) اقلية هذا مع العلم ان المستقلين الذين يشتغلون للسوق ليسوا مستقلين ، بالطبع ، الا ظاهرياً بينما هم في الواقع ليسوا اقل عبودية **لرأسمال** المحتكرين فاذا اخذنا المعطيات عن الصناعات الحرفية في عموم قضاء غورباتوف ، بمحافظة نيجني نوفغورود ، حيث يعمل في الصناعات ٢١٩٨٣ شغيلاً ،

---

* اي لتاجر يعطي الحرفيين المواد ويدفع لهم اجرة عادية لقاء عملهم .

اي **٨٤,٥ بالمئة من مجموع الشغيلة** * ، حصلنا على المعطيات التالية (المعطيات الدقيقة عن الاقتصـــاد الحرفي لا تشمل الا ١٠٨٠٨ عمال في الصناعات الحرفية التالية معالجة المعادن ، الجلود ، عدة الخيل ، اللبد ، غزل القنب) ٣٥,٦ بالمئة مـن الحرفيين يشتغلون للسوق ؛ ٤٦,٧ بالمئة لرب العمل ؛ و١٧,٧ بالمئة عمالاً بالاجرة وعليه **نرى هنا ايضاً هيمنة نظام الانتاج الضخم المنزلي ، هيمنة علاقات يستعبد فيها الرأسمال العمل**

واذا كان «اصدقاء الشعب» يتحاشون هذا النوع من الوقائع بمثل هذه الخفة ، فذلك ايضاً لانهم في مفهومهم للرأسمالية لـم يتجاوزوا التصورات السطحية العادية ـ فالرأسمالي هو رب عمل غني ومتعلم يقود اقتصاداً آلياً ضخماً ـ ولا يريدون ان يعرفوا المضمون العلمي لهذا المفهوم ولقد رأينا في الفصل السابق كيف ان الرأسمالية بدأت ، بنظر السيد يوجاكوف ، من الصناعة الآلية دون ان تمر بالتعاون البسيط وبالمانيفاكتوره وهذا خطـأ منتشر في كل مكان ويؤول ، فيما يؤول ، الى تجاهل التنظيـم الرأسمالي لصناعاتنا الحرفية

بديهي ان نظام الانتاج الضخم المنزلي هو شكل رأسمالي من اشكال الصناعة : فنحن نواجه هنا جميع علائمه الاقتصاد البضاعي على درجة عالية من التطور ، تمركز وسائل الانتاج في ايدي الافراد ، انتزاع ملكية جماهير العمال الذين لا يملكون وسائـل الانتاج والذين لهذا السبب يعملون بوسائل الانتاج تخص الآخرين ،

---

* ان الاقتصاديين الروس الاصيلين الذين يقيسون الرأسمالية الروسية بعدد عمال المصانع (كذا !) يصنفون بخفة هؤلاء الشغيلة وجمهور امثالهم في مصف السكان الذين يشتغلون في الزراعة ويعانون ، لا من نير الرأسمال ، بل من اعمال الضغط المصطنعة على «النظام الشعبي» (؟؟؟!!) .

ويشتغلون لا لانفسهم بل للرأسمالي وواضح ان هذا ، من حيث تنظيم الصناعة الحرفية ، رأسمالية صرف ؛ وهو ، بالمقارنة مع الصناعة الآليـــة الكبيرة ، يتميز بتخلف المستوى التكنيكي (الناجم بصورة رئيسية عن الاجرة المنخفضة انخفاضاً) وباحتفاظ العامل بقطعة ارض هزيلة يستغلها . وهذه الميزة الاخيرة تشيع بالغ الحيرة والارتباك بين «اصدقاء الشعب» الذين اعتادوا التفكير ، كما يليق بالميتافيزيقيين الاقحاح ، بمجرد المتناقضات المباشرة «نعم ، نعم ــ لا ، لا ، وما عدا ذلك فهو من الشيطان»

اذا كان العمال لا يملكون ارضاً ، فهذا رأسمالية ، واذا كان العمال يملكون ارضاً ، فلا رأسمالية ؛ وهم يكتفـــون بهذه الفلسفة المطمئنة ، غافلين عن كل التنظيم الاجتماعي للاقتصاد ، ناسين ذلك الواقع المعروف للجميع وهو ان امتلاك الارض لا يقضي اطلاقاً على البؤس المدقع الذي يتخبط فيه ملاكو الارض هؤلاء الذين يتعرضـــون لاوقح نهب من جانب غيرهم من ملاكي الارض امثالهم ، «الفلاحين»

وهم لا يعرفون ، على ما يبدو ، ان الرأسمالية لم يكن في مقدورها في اي مكان ، ــ نظراً لدرجات تطورها المنخفضة نسبياً ، ــ ان تفصل العامل عن الارض كلياً وفيما يخص اوروبا الغربية ، صاغ ماركس قانوناً مفاده ان الصناعة الآلية الضخمة وحدها هي التي تنتزع ملكيـــة العامـــل نهائيـــاً ولذا ، من المفهـــوم ان تكون الآراء الشائعة بشأن انعدام الرأسمالية عندنـــا ، التي تتحجج بكون «الشعب يملك الارض» ، خالية من كل معنى لان رأسمالية التعاون البسيط والمانيفاكتوره لم تكن مرتبطة ، في اي مكان وزمان ، بفصل العامل عن الارض كلياً ، دون ان تكف مع ذلك اطلاقاً ــ وهذا بديهي ، ــ عن ان تكون الرأسمالية .

اما الصناعة الآلية الضخمة في روسيا ، ـ وهذا الشكل تكتسبه بسرعة اضخم واهم فروع صناعتنا ـ فهي تتصف عندنا ايضاً ، رغم جميع سماتنا الخاصة ، بنفس السمات التي تتصف بها في كل الغرب الرأسمالي ، وهي لا تتوافق اطلاقاً بعد اليوم مع بقاء صلة العامل بالارض وهذا الواقع اثبته ، ممن اثبته ، ديمينتييف باحصاءات دقيقة خلص منها (بصورة مستقلة تماماً عن ماركس) الى استنتاج يقول ان الانتاج الآلي مرتبط بصورة لا انفصام لعراها بفصل الشغيل عن الارض كلياً وقد بين هذا البحث مرة اخرى ان روسيا بلد رأسمالي وان صلة الشغيل بالارض فيها لعلى درجة من الضعف والبطلان ، وجبروت المالك (مالك المال ، المحتكر ، الفلاح الغني ، المانيفاكتوري ، الخ .) لعلى درجة من الرسوخ ، بحيث يكفي ان يخطوا التكنيك خطوة جديدة واحدة الى الامام حتى يتحول «الفلاح» (؟؟ الذي يعيش منذ زمن بعيد من بيع قوة عمله) الى عامل صرف * بيد ان عدم فهم «اصدقاء الشعب» لتنظيم صناعاتنا الحرفية الاقتصادي ابعد من ان ينحصر في هذا فان تصوراتهم حتى عن تلك الصناعات الحرفية التي لا تعمل «لرب العمل» سطحية مثل تصوراتهم عن الزارع (وهذا ما سبق ورأيناه اعلاه) ناهيك عن ان هذا طبيعي تماماً ، حين يتطاول الى بحث قضايا الاقتصاد السياسي والبت فيها سادة لا يعرفون ، على ما يبدو ، الا امراً واحداً وهو انه يوجد في العالم وسائل انتاج «يمكن» جمعها مع الشغيل ـ وهذا جيد جداً ؛

---

* ان نظام الانتاج الضخم المنزلي ليس النظام الرأسمالي وحسب ، بل هو ايضاً النظام الرأسمالي بأسوأ اشكاله ، اذ انه يجمع بين الحد الاقصى من استثمار الشغيل وبين الحد الاقصى من عدم امكانية العمال لخوض النضال في سبيل تحررهم .

ولكنه «يمكن» ايضاً فصلها عنه ـ وهذا سيئ جداً وانت ، مع هذه الجعبة ، لن تذهب بعيداً

ان السيد كريفنكو ، في سياق حديثه عن الصناعات الحرفية التي تتحول الى صناعات رأسمالية وعن الصناعات الحرفية التي لا تتحول الى صناعات رأسمالية (حيث «يمكن ان يقوم الانتاج الصغير بكل حرية») يشير ، فيما يشير ، الى ان «النفقات الاساسية على الانتاج» في بعض الفروع ضئيلة جداً لا يؤبه لها وان الانتاج الصغير يمكن بالتالي ان يوجد فيها وعلى سبيل المثال ، يذكر انتاج الآجر حيث مبلغ النفقات يمكن ان يكون ، على حد زعمه ، اقل بـ١٥ مرة من رقم اعمال المصانع السنوي

وبما ان هذه الاشارة تكاد تكون الاشارة الواقعية الوحيدة التي اوردها المؤلف (واكرر ان ابرز سمة يتسم بها علم الاجتماع الذاتي هي انه يخشى ان يصف ويحلل الواقع بصراحة ودقة ، مفضلاً ان يسبح في عالم «المثل العليا» للتفاهة وضيق الافق) ، ـ فاننا سنأخذها لكي نبين الى اي حد تتنافى تصورات «اصدقاء الشعب» مع الواقع

اننا نجد وصفاً لصناعة الآجر الحرفية (تحضير الآجر من الخزف الابيض) في الاحصاء الاقتصادي لزيمستفو موسكو («المجموعة» ، المجلد ٧ ، العدد الاول ، القسم الثاني ، الخ) فان هذه الصناعة تتمركز بصورة رئيسية في ٣ نواح من قضاء بوغورودسك ، حيث تقوم ٢٣٣ مؤسسة تضم ١٤٠٢ من العمال (٥٦٧ عاملا عائلياً * اي ٤١ بالمئة و٨٣٥ عاملا بالاجرة اي ٥٩ بالمئة) وتبلغ قيمة انتاجها السنوي ٣٥٧٠ روبل

* المقصود بالعمال «العائليين» خلافاً للعمال بالاجرة ، الافراد العاملون من عائلة صاحب المؤسسة .

وقد نشأت هذه الصناعة من زمان ، ولكنها تطورت على الاخص في السنوات الـ١٥ الاخيرة بفضل مد السكة الحديدية التي خففت بصورة ملموسة معضلة التصريف فقبل مد السكة الحديدية ، كان الشكل العائلي للانتاج يضطلع بالدور الرئيسي ، اما الآن فهو يتراجع امام استثمار العمل المأجور وهذه الصناعة لا تخلو كذلك من تبعية صغار الصناعيين لكبارهم من حيث التصريف فالاولون ، بسبب من «نقص الموارد النقدية» يبيعون من الثانين الآجر في مطارحها (واحياناً ، بشكلها «الخام» ، اي غير محروقة) باسعار منخفضة انخفاضاً رهيباً

ولكنه تتوافر لنا امكانية التعرف ايضاً على تنظيم هذه الصناعة الحرفية ، بصرف النظر عن تبعيتها هذه ، بفضل لائحة مضافة الى هذه الدراسة باحصاء الحرفيين من حيث عدد مؤسساتهم ، مع العلم ان هذه اللائحة تشير الى عدد العمال والى قيمة الانتاج السنوي في كل مؤسسة

ولكي نعرف ما اذا كان ينطبق على هذه الصناعة الحرفية ذلك القانون القائل ان الاقتصاد البضاعي هو اقتصاد رأسمالي ، اي انه يتحول حتماً الى اقتصاد رأسمالي عند درجة معينة من التطور ، يجب علينا ان نقارن المؤسسات فيما بينها من حيث كبرها فالقضية تكمن بالضبط في النسبة بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة من حيث دورها في الانتاج ومن حيث استثمار العمل المأجور واستناداً الى عدد العمال ، لنقسم مؤسسات الحرفيين الى ثلاث فئات ١ ـ المؤسسات التي يتراوح فيها عدد العمال بين عامل واحد وخمسة (العائليين وبالاجرة معاً) ؛ ٢ ـ المؤسسات التي يتراوح فيها عدد العمال بين ٦ و١٠ ؛ و٣ ـ التي يبلغ فيها عدد العمال اكثر من ١٠ .

واذا اخذنا بالحسبان كبر المؤسسات وعدد العمال وقيمة الانتاج في كل فئة، توصلنا الى المعطيات التالية. (راجع ص ١٤٠).

تفحصوا هذا الجدول بانتباه، تروا تنظيماً برجوازياً او، والامران سيان، رأسمالياً لهذه الصناعة الحرفية فبقدر ما تكبر المؤسسات، ترتفع انتاجية العمل * (الفئة الوسطى تشكل استثناء) ويشتد استثمار العمل المأجور ** ويزداد تمركز الانتاج ***

ان الفئة الثالثة التي يرتكز اقتصادها بصورة كلية تقريباً على العمل المأجور، تضع يدها، بامتلاكها ١٠ بالمئة فقط من مجموع عدد المؤسسات، على ٤٤ بالمئة من مجمل قيمة الانتاج

ان تمركز وسائل الانتاج هذا في ايدي الاقلية، المرتبط بانتزاع ملكية الاغلبية (العمال بالاجرة) يوضح لنا، سواء تبعية المنتجين الصغار للمحتكرين (فالصناعيون الكبار هم محتكرون ايضاً) ام اضطهاد العمل في هذه الصناعة الحرفية ونحن نرى بالتالي ان **سبب** انتزاع ملكية الشغيل واستثماره يكمن في علاقات الانتاج ذاتها

ان الاشتراكيين الشعبيين الروس كانوا يتمسكون كما هو معروف، برأي معاكس، معتبرين ان سبب اضطهاد العمل في

---

* العامل الواحد ينتج في السنة ما قيمته ـ في الفئة الاولى ٢٥١ روبلا؛ في الفئة الثانية ٢٤٩ روبلا؛ في الفئة الثالثة ٢٦٠ روبلا

** نسبة المؤسسات ذات العمال بالاجرة في الفئة الاولى ـ ٢٥ بالمئة، في الفئة الثانية ـ ٩٠ بالمئة وفي الثالثة ـ ١٠ بالمئة؛ نسبة العمال بالاجرة ـ ١٩ بالمئة ـ ٥٨ بالمئة ـ ٩١ بالمئة

*** في الفئة الاولى ٧٢ بالمئة من المؤسسات، ٣٤ بالمئة من الانتاج في الفئة الثانية ١٨ بالمئة ـ ٢٢ بالمئة. في الفئة الثالثة ١٠ بالمئة ـ ٤٤ بالمئة.

فئات الحرفيين من حيث عدد العمال	متوسط عدد العمال في كل مؤسسة	النسبة المئوية		الانتاج السنوي بكل عامل	التوزيع بالنسبة المئوية			الارقام المطلقة		
		مؤسسات يعمل فيها عمال بالاجرة	عدد العمال بالاجرة		المؤسسات	العمال	قيمة الانتاج	عدد المؤسسات*	عدد العمال	قيمة الانتاج (بالروبلات)
١. من ١ الى ٥ عمال	٢,٨	٢٥	١٩	٢٥١	٧٢	٣٤	٣٤	١٦٧ / ٤٣	٤٧٦ / ٩٢	١١٩٥٠٠
٢. من ٦ الى ١٠ عمال	٧,٣	٩٠	٥٨	٢٤٩	١٨	٢٣	٢٢	٤٣ / ٣٩	٣١٧ / ١٨٦	٧٩٠٠٠
٣. اكثر من عمال	٢٦,٤	١٠٠	٩١	٢٦٠	١٠	٤٣	٤٤	٢٣ / ٢٣	٦٠٩ / ٥٥٧	١٥٨٥٠٠
الحاصل	٦	٤٥	٥٩	٢٥٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٣٣ / ١٠٥	١٤٠٢ / ٨٣٥	٣٥٧٠٠٠

* المخرج يعني عدد المؤسسات ذات العمال بالاجرة وعدد العمال بالاجرة ــ والشيء نفسه في الجدول الآتي .

الصناعات الحرفية لا يكمن في علاقات الانتاج (التي اعلنوا انها تقوم على مبدأ ينفي الاستثمار) بل في خارجها في السياسة ، وبالضبط في السياسة الزراعية ، في سياسة المدفوعات ، الخ وإننا لنتساءل علام اعتمد ويعتمد هذا الرأي الذي اكتسب الآن او يكاد متانة الوهم ؟ ألا يعتمد على واقع ان رأياً **آخر** قد ساد فيما يتعلق بعلاقات الانتاج في الصناعات الحرفية ؟ كلا ابداً فهو لا يبقى الا لانعدام كل مبادرة الى **وصف اشكال التنظيم الاقتصادي المعنية الفعلية وصفا دقيقا واضحا** ؛ وهو لا يبقى الا لانهم لا يبرزون بشكل خاص علاقات الانتاج ولا يحللونها على حدة وبكلمة ، انه يبقى لسبب واحد ، هو عدم فهم الطريقة العلمية الوحيدة في علم الاجتماع ، اي بالضبط ، الطريقة المادية وهكذا صار مفهوماً الآن السبيل الذي سلكه اشتراكيونا القدامى في محاكماتهم فهم ، فيما يخص الصناعات الحرفية ، ينسبون سبب الاستثمار الى ظواهر تقع **خارج** علاقات الانتاج ، وهم ، فيما يخص الرأسمالية الكبيرة ، رأسمالية المصانع والمعامل ، لم يستطيعوا ان لا يروا ان سبب الاستثمار **هناك** يكمن بالضبط في علاقات الانتاج . ومن هنا تناقض مستعص ، وانعدام الانسجام ؛ وبدا من غير المفهوم من اين امكن لهذه الرأسمالية الكبيرة ان تنشأ ، ما دامت الصناعات الحرفية لم تكن تتسم باي سمة رأسمالية من حيث علاقات الانتاج (التي لم تخضع مع ذلك لاي بحث او تحليل !) الاستنتاج طبيعي من لا يفهم الصلة بين الصناعة الحرفية والصناعة الرأسمالية يعارض الاولى بالثانية كما يعارض الصناعة «الشعبية» بالصناعة «الاصطناعية» وتبرز فكرة تقول بالتعارض بين الرأسمالية و«نظامنا الشعبي» ، فكرة انتشرت انتشاراً واسعاً جداً وعرضها السيد المدعو نيقولاى ــ ون منذ امد قريب على الجمهور الروسي في حلة مشذبة ومحسنة . وهذه

الفكرة لا تقوم الا على الرتابة ، رغم كل فظاعة خلوها من المنطق: انهم يتمثلون رأسمالية المصانع والمعامل كما هي في الواقع ، بينما يتمثلون الصناعة الحرفية كما «يمكن ان تكون» ؛ يتمثلون الاولى استناداً الى تحليل علاقات الانتاج ، اما الثانية ، فانهم لا يحاولون بصددها حتى ان يتفحصوا علاقات الانتاج على حدة وينقلون القضية مباشرة الى ميدان السياسة حسبنا ان نعتمد على تحليل علاقات الانتاج هذه حتى نرى ان «النظام الشعبي» لا يمثل غير علاقات الانتاج الرأسمالية نفسها ، ولو بحالة غير متطورة ، بحالة جنينية ، وانه اذا ما تخلينا عن الوهم الساذج القائل باعتبار جميع الحرفيين متساوين احدهم بالنسبة للآخر ، واذا ما ابرزنا بدقة الفوارق بينهم ، فان الفرق بين «رأسمالي» المصنع والمعمل و«الحرفي» سيكون احياناً اقل من الفرق بين «حرفي» وآخر ، وان **الرأسمالية لا تتعارض مع «النظام الشعبي» انما هي استمراره وتطوره الفوري القريب المباشر .**

وبعد لعلهم يجدون المثال المضروب غير مناسب ؟ ويقولون ان نسبة العمال الاجراء المئوية في هذه الحالة مفرطة بالاجمال * ؟ ولكن القضية ان المهم هنا ليس ابداً الارقام المطلقة ، بل **العلاقات** التي تكشفها هذه الارقام ، العلاقات البرجوازية من حيث جوهرها والتي لا تكف عن ان تكون برجوازية سواء أكان طابعها البرجوازي شديد البروز ام ضعيفه .

واذا شئتم ، اخذت مثلاً آخر ، ــ اخترته قصداً وعمداً ذا طابع برجوازي ضعيف ، ــ اخذت (من كتاب السيد ايسايف عن

---

* هذا قد يكون غير صحيح فيما يخص الصناعات الحرفية في محافظة موسكو ، وقد يكون صحيحاً فيما يخص الصناعات الحرفية الاقل تطوراً في سائر انحاء روسيا .

الصناعات الحرفية في محافظة موسكو) صناعة الفخار الحرفية ، التي هي ، على حد قول السيد الاستاذ ، «صناعة حرفية منزلية صرف» هذه الصناعة يمكن اعتبارها ، بالطبع ، نموذجاً للصناعات الحرفية الفلاحية الصغيرة تكنيك بسيط ولا ابسط ، اعتدة حقيرة ولا احقر ؛ وهي تنتج اشياء استعمالها عام وضروري. واذا احصينا الحرفيين حسب عدد مؤسساتهم ووفقاً لنفس العلائم المتخذة في الحالة السابقة ، يصبح في مستطاعنا ان ندرس ايضاً التنظيم الاقتصادي في هذه الصناعة الحرفية التي لا ريب في انها نموذجية تماماً بالنسبة لكل المجموعة الهائلة من الصناعات الحرفية الروسية الصغيرة ، «الشعبية» لنقسم الحرفيين الى فئات حيث ١ ــ يتراوح عدد العمال من واحد الى ٣ (العائليين وبالاجرة معاً) ، ٢ ــ يتراوح عدد العمال بين ٤ و٥ ، ٣ ــ يبلغ عدد العمال اكثر من ٥ ، ولنجر الحسابات ذاتها. (راجع ص ١٤٤).

واضح ان **العلاقات** في هذه الصناعة الحرفية ايضاً ــ ومن الممكن ايراد الامثلة في هذا المجال الى ما لا نهاية له ، ــ برجوازية: فنحن نرى نفس التمايز في ميدان الاقتصاد البضاعي وهو تمايز رأسمالي صرف يؤول الى استثمار العمل المأجور ، هذا الاستثمار الذي يضطلع بالدور الرئيسي في الفئة العليا ؛ وهذه الفئة لا تضم الا ١/٨ المؤسسات كلها و٣٠ بالمئة من العمال وتعطي قرابة ١/٣ الانتاج الاجمالي مع انتاجية عمل اكبر بكثير من المتوسط وعلاقات الانتاج هذه وحدها تفسر لنا ظهور المحتكرين وقوتهم ونحن نرى كيف ان الاقلية التي تملك مؤسسات اكبر حجماً واكبر دخلاً وتحصل على دخل «صاف» من عمل الغير (في الفئة العليا من صناع الفخار تبلغ نسبة العمال بالاجرة في كل مؤسسة ٥,٥) وتكدس «التوفيرات» بينما الاغلبية يحل بها الخراب ، بل ان ارباب العمل الصغار (فضلاً عن العمال بالاجرة) ليس في مقدورهم

فئات الحرفيين من حيث عدد العمال		متوسط عدد العمال بكل مؤسسة	النسبة المئوية		الانتاج السنوي بكل عامل	التوزيع بالنسبة المئوية			الارقام المطلقة		
			العمال بالاجرة	مؤسسات ذات عمال بالاجرة		المؤسسات	العمال	قيمة الانتاج	عدد المؤسسات	عدد العمال	قيمة الانتاج (بالروبلات)
١. من عامل الى ٣ عمال		٢,٤	١٩	٣٩	٤٦٨	٦٠	٣٨	٣٦	٧٢ / ٢٨	١٧٤ / ٣٣	٨١٥٠٠
٢. ٤–٥ عمال		٤,٣	٢٠	٤٨	٤٩٨	٢٧	٣٢	٣٢	٣٣ / ١٦	١٤٤ / ٢٩	٧١٨٠٠
٣. اكثر من ٥ عمال		٨,٤	٦٥	١٠٠	٥٣٣	١٣	٣٠	٣٢	١٦ / ١٦	١٣٤ / ٨٧	٧١٥٠٠
الحاصل		٣,٧	٣٣	٤٩	٤٩٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٢١ / ٦٠	٤٥٢ / ١٤٩	٢٢٤٨٠٠

ان يقوموا بأودهم فمن المفهوم والمحتـــم ان يقع الاخيرون في عبودية الاولين ، وهذا محتم بالضبط من جراء الطابع الرأسمالي الذي تتصف به علاقات الانتاج هذه فان هذه العلاقات تكمن في ان نتاج العمل الاجتماعي الذي ينظمه الاقتصاد البضاعي يقع في ايدي افراد ويصبح في ايديهم اداة لاضطهاد الشغيل واستعباده ، ووسيلة للاثراء الفردي باستثمار الجمهور ولا تظنوا ان هذا الاستثمار وهذا الاضطهاد يتجليان بشكل اضعف لان طابع العلاقات هذا لا يزال ضعيف التطور ، ولان تراكم **الرأسمال** ، الذي يسير جنباً الى جنب مع خراب المنتجين ، زهيد فالامر بالعكس تماماً . فان هذا لا يفضي الا الى شكل للاستثمار اشد فظاظة واشد اتساماً بسمة القنانة ، لا يفضي الا الى ان الرأسمال الذي لم يصبح بعـد في مقدوره ان يخضع لنفسه مباشرة العامل بمجرد شراء قوة عمله حسب قيمتها ، يلف العامل بشبكة كاملة من اعمال الربـا الجائرة ، ويربطه بنفسه باساليب الكولاك ، ولا ينهب منه بالتالي القيمة الزائدة وحسب ، بل ينهب منه كذلك قسماً كبيراً جداً من اجرته . ناهيك عن انه بعد ذاك يضطهده حارماً اياه من امكانية تغيير «رب العمل» ويزدريه ملزماً اياه على اعتباره محسناً اليه لانه «يعطيه» (كذا !) عملاً ـ ومفهوم ان اي عامل لن يوافق ابداً على تغيير وضعه بوضع الحرفي الروسي «المستقل» في الصناعة «الحقيقية» ، «الشعبية» ومفهوم كذلك ان جميـــع التدابير المفضلة عند الراديكاليين الروس ، اما انها لا تمس اطلاقاً استثمار الشغيل واستعباده من قبل الرأسمال ، لانهـــا لا تزال مجرد تجارب منفردة (الارتيلات) ، واما انها ستزيد وضع الشغيلـــة سوءاً على سوء (منع التنازل عن الحصص الممنوحة (٤١)) ؛ واما انها ، اخيراً ، تنظف فقط وتطور وترسخ العلاقات الرأسمالية القائمة (تحسين التكنيك ، القروض ، الخ .) .

وفضلاً عن ذلك ، لن يكون في مستطاع «اصدقاء الشعب» ابداً ان يدركوا قيام **الرأسمالية** في الصناعة الحرفية الفلاحية نظراً لتفاهتها على العموم ، ونظراً لمؤسساتها الحقيرة نسبياً ولانتاجية عملها المنخفضة الى ادنى حد ، ونظراً لتكنيكها البدائي وقلة عمالها الاجراء وليس في مستطاعهم اطلاقاً ان يدركوا ان **الرأسمال** انما هو علاقة معينة بين الناس ، علاقة تبقى كما هي عليه سواء أكانت درجة تطور الفئات المقارنة كبيرة ام صغيرة ان الاقتصاديين البرجوازيين لم يستطيعوا يوماً ان يفهموا هذا فقد اعترضوا دائماً على تعريف الرأسمال هذا التعريف اذكر ان احدهم ، في سياق حديثه عن كتاب لزيبر (حول نظرية ماركس) في مجلة «روسكايا ميسل» («الفكر الروسي») ، قد اورد هذا التعريف (الرأسمال هو علاقة) وأتبعه بعلامات التعجب وملاحظات الاستياء

ان ابرز سمة يتسم بها الفلاسفة البرجوازيون ، هي انهم يعتبرون مفاهيم النظام البرجوازي خالدة وطبيعية ؛ ولهذا يأخذون للرأسمال ايضاً تعاريف كالعمل المكدس ، مثلاً ، الذي يستخدم للانتاج اللاحق ، ـ اي انهم يعرّفون الرأسمال على انه مفهوم خالد للمجتمع البشري ، طامسين على هذا النحو تلك التشكيلة الاقتصادية الخاصة المحددة تاريخياً حيث هذا **العمل المكدس** الذي ينظمه الاقتصاد البضاعي يقع في ايدي من لا يشتغلون ويستخدم لاستثمار عمل الغير . ولهذا ، بدلاً من تحليل ودراسة نظام محدد من علاقات الانتاج ، يكدسون جملة من السطحيات التي تنطبق على اي نظام كان وتختلط مع الاعتبارات العاطفية المستقاة من الاخلاق البرجوازية الصغيرة .

انظروا الآن بانفسكم لماذا ينعت «اصدقاء الشعب» هذه الصناعة بانها «شعبية» ، لماذا يعارضونها بالصناعة

الرأسمالية ؟ لسبب واحد فقط ، لان هؤلاء السادة مفكرو البرجوازية الصغيرة وليس في مقدورهم حتى أن يتصوروا ان هؤلاء المنتجين الصغار يعيشون وينتجون في ظل نظام الاقتصاد البضاعي (لهذا انا اسميهم بالبرجوازيين الصغار) وان علاقاتهم مع السوق تقسمهم حتماً وبالضرورة الى برجوازية وبروليتاريا فاذا حاولتم ان تدرسوا التنظيم الفعلي في صناعاتنا الحرفية «الشعبية» بدلاً من صف الجمل حول ما «يمكن» ان ينجم عنها ، اذ ذاك نرى ما اذا كنتم تستطيعون **ان تجدوا في روسيا فرعاً متطوراً نوعاً من فروع الصناعة الحرفية لا يكون منظماً تنظيماً رأسمالياً .**

واذا كنتم لا توافقون على ان العلائم الضرورية والكافية لهذا المفهوم انما هي احتكار وسائل الانتاج في ايدي الاقلية ، وتحرير الاغلبية من هذه الوسائل ، واستثمار العمل المأجور (ونقول بطريقة اعم ان امتلاك الافراد لنتاج العمل الاجتماعي الذي ينظمه الاقتصاد البضاعي ، انما هو جوهر الرأسمالية) ، آنذاك تفضلوا واعطوا تعريف «كم» «الخاص» للرأسمالية وتاريخ «كم» «الخاص» عنها

والواقع ان تنظيم صناعاتنا الحرفية «الشعبية» يوضح توضيحاً رائعاً التاريخ العام لتطور الرأسمالية فهو يبين لنا بصورة جلية ولادتها ، جنينها ، مثلاً ، بشكل التعاون البسيط (الفئة العليا في صناعة الفخار الحرفية) ، ويبين فيما بعد كيف تصبح «التوفيرات» المتراكمة في ايدي بعض الافراد ـ بفضل الاقتصاد البضاعي ـ **رأسمالاً** وتحتكر في البدء التصريف («المحتكرون» والتجار) بسبب ان مالكي هذه «التوفيرات» يملكون وحدهم دون غيرهم من اجل البيع بالجملة الوسائل الضرورية التي تتيح انتظار تصريف البضائع في الاسواق البعيدة ؛

وكيف يستعبد هذا الرأسمال التجاري فيما بعد جمهور المنتجين وينظم المانيفاكتوره الرأسمالية ، ونظام الانتـــاج الضخم المنزلي الرأسمالي ؛ وكيف ان اتساع السوق ، واشتداد المزاحمة يؤديان اخيراً الى ارتفاع مستوى التكنيك ، وكيف ان هذا الرأسمـــال التجاري يتحول الى رأسمال صناعي وينظم الانتاج الآلي الكبير وحين يشرع هذا الرأسمال الذي اشتد ساعده واستعبد الملايين من الشغيلة ومناطق برمتها ، ويضغط على الحكومة مباشرة وبلا حياء ويجعل منها خادمة له ، ــ حينذاك يرفع اصحابنا «اصدقاء الشعب» الاذكياء عقيرتهم زاعقين «بغرس الرأسمالية» ، «بخلقها الاصطناعي» !

حقاً ، انهم أستدركوا انفسهم في حينه !

وهكذا حاول السيد كريفنكو بجمله عن الصناعة الشعبية ، الحقيقية ، الصحيحة ، الخ ، ان يطمس بكل بساطة واقع ان صناعاتنا الحرفية ليست غير الرأسمالية في درجات تطورهـــا المختلفة وهذه الاساليب سبق وعرفناها كفايـــة عند السيد يوجاكوف الذي كان ، بدلاً من ان يدرس الاصـــلاح الفلاحي ، يتشدق بالجمل حول الهدف الاساسي من البيان المشهور (٤٢) ، الخ ، وبدلاً من دراسة التأجير ، ينعته بانه شعبي ، وبدلاً من دراسة كيفية نشوء السوق الداخلية للرأسمالية ، يتفلسف حول حتمية هلاك الرأسمالية من جراء انعدام الاسواق ، الخ

ولكي نبين الى اي حد يشوه السادة «اصدقـاء الشعب» الوقائع ، اورد ايضاً مثالاً آخر * ان فلاسفتنا الذاتيين نادراً

---

* رغم ان هذا المثال يتعلق بتمايز الفلاحين الذي سبق وكثر الكلام بشانه ، اعتبر من الضروري تحليل **معطياتهم الخاصة** لكي نبين بوضوح هذا الكذب الوقح الذي يزعم ان الاشتراكيين-الديموقراطيين لا يهتمون بالواقع ،

جداً ما يتحفوننا باشارات دقيقة الى الوقائع ، بحيث يكون من الجائر ان نتجاوز اشارة واحدة من ادق اشاراتهم هذه ، واقصد بالضبط استشهـــاد السيد كريفنكو (العدد الاول لعام ١٨٩٤) بالميزانيات الفلاحية في محافظة فورونيج هنـــا ، يمكننـــا ، استناداً الى مثال المعطيات التي اختاروها بانفسهم ، ان نقتنع اقتناعاً واضحاً بالامر التالي من ذا الذي يكوّن فكرة اصح عن الواقع : الراديكاليون و«اصدقاء الشعب» الروس ام الاشتراكيون-الديموقراطيون الروس ؟

ان السيد شربينا ، الاحصائي في زيمستفو (٤٣) فورونيج ، يعطي في ملاحق لوصفه للاقتصاد الفلاحي في قضاء اوستروغوجسك ٢٤ ميزانية لاستثمارات فلاحية نموذجية ، يدرسها في بحثه *

ويورد السيد كريفنكو هذه الدراسة دون ان يرى ، او بالاصح ، دون ان يرغب في ان يرى ان اساليب هذه الدراســـة لا تنفع اطلاقاً لتكوين فكرة عن اقتصاد فلاحينا الزراع فالمسألة ان هذه الميزانيات الـ٢٤ تصف استثمارات مختلفة تماماً ميسورة ومتوسطة وفقيرة ــ وهذا ما يشير اليه السيد كريفنكو نفســـه (ص ١٥٩) ، ولكنه ، شأنه شأن السيد شربينا ، يعتمد بكـــل بساطة على الارقام **المتوسطة** التي تجمع معاً اكثر نماذج الزراع تبايناً ، وعلى هذا النحو يطمس كلياً تمايزهم . ولكن تمايز منتجينا

بل «بالتكهنات عن المستقبل» ولكي نعرض بجلاء الى اي تدجيل يلجـــأ «اصدقاء الشعب» حين يلزمون الصمت عن جوهر مفاهيمنا في مناظرتهـــم معنا ، ويقتصرون على ثرثرات خرقاء

* «مجموعة المعلومات الاحصائية عن محافظـــــة فورونيج» ، المجلد ٢ ، الملزمة ٢ الاقتصـــــاد الفلاحي في قضاء اوستروغوجسك فورونيج ١٨٨٧ اما الميزانيات فواردة في الملاحق ص ص ٤٢ــ٤٩ الدراسة في الفصل الثامن عشر : «قوام وميزانيات الاستثمارات الفلاحية» .

الصغار واقع على درجة من الشمول ، على درجة من الكبر (يلفت اليه الاشتراكيون-الديموقراطيون من زمان انتبـــاه الاشتراكيين الروس . انظر مؤلفات بليخانوف) بحيث انه يتجلى باقصى الوضوح حتى من هذا العدد القليل من المعطيات التي اختارهـــا السيـــد كريفنكو وفي الحديث عن **اقتصاد** الفلاحين ، لا يقسمهم السيد كريفنكو فئات حسب كبر استثماراتهم ، حسب طريقـــة ادارة استثماراتهم ، بل يقسمهم ، كما قسمهم السيد شربينا ، الى فئات حقوقية من فلاحين كانوا يخصون الدولة او كانوا يخصون الملاكين العقاريين ، ويولي كل انتباهه الى يسر الاولين الذي يفوق نسبياً يسر الأخيرين ، ويغيب عن باله ان الفرق بين الفلاحين في داخل كل من هذه الفئات اكبر بكثير من الفرق بين الفئات نفسها * ولكي اثبت هذا ، اقسم هذه الميزانيات الـ٢٤ ثلاثة اقسام أ) افرز على الاخص ٦ فلاحين ميسورين ، ب) ١١ فلاحا متوسط الحـــال (الارقام ٧ــ١٠ ، ١٦ــ٢٢ عند شربينا) ، وج) ٧ فلاحين فقراء (الارقام ١١ــ١٥ ، ٢٣ــ٢٤ للميزانيات في جدول شربينـــا) يقول السيد كريفنكو ، مثلاً، ان نفقات كل استثمارة عند الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة تبلغ ٥٤١,٣ روبلاً ، وعند الفلاحين الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين ، ٤١٧,٧ روبلاً وهنا يغيب عن باله ان هذه النفقات ابعد من ان تكون واحدة عنـــد

---

* لا ريب في ان استثمارة الفلاح الذي يعيش بوجه الحصر مـــن استثمارته الزراعية ويستخدم اجيراً زراعياً ، تمتاز من حيث نموذجها ، عن استثمارة فلاح يشتغل اجيراً زراعياً ويحصل من هذا العمل على ثلاثة اخماس مورد رزقه وبين هؤلاء المزارعين الـ٢٤ ، يوجـــد من هؤلاء واولئك فاحكموا بانفسكم على اي «علم» نحصل اذا ما جمعنا الاجراء الزراعيين مـــع الزراع الذين يستخدمون اجراء زراعيين ، واعتمدنا على المتوسط العام !

مختلف الفلاحين فبين الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة يوجد ، مثلاً ، فلاح تبلغ نفقاته ٨٤,٧ روبلاً وفلاح تبلغ نفقاته **عشرة اضعاف** اي ٨٨٧,٤ روبلاً (حتى لو طرحنا جانباً المستوطن الالماني الذي تبلغ نفقاته ١٤٥٦,٢ روبلاً) فاي معنى يمكن ان يكون لمتوسط حاصل من جمع مثل هذه القيم ؟ فاذا اخذنا التقسيم الذي وضعته حسب الفئات ، لرأينا ان نفقات الفلاح الميسور تبلغ بالمتوسط ، بكل استثمارة ، ٨٥٥,٨٦ روبلاً ، ونفقات الفلاح المتوسط ٤٧١,٦١ روبلاً ، ونفقات الفلاح الفقير ٢٢٣,٧٨ روبلاً *

ان الفرق يبدو بالنسبة التالية تقريباً ـ ٤ : ٢ : ١

لنتابع ان السيد كريفنكو ، مثل السيد شربينا ، يورد مبلغ النفقات على المطالب الشخصية في مختلف فئات الفلاحين الحقوقية فعند الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة ، مثلاً ، تبلغ النفقات على الماكولات النباتية في السنة وبكل فم ـ ١٣,٤ روبلاً ، وعند الفلاحين الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين ، ١٢,٢ روبلاً والحال ، تعطي الارقام حسب الفئات الاقتصادية أ ـ ١٧,٧ ؛ ب ـ ١٤,٥ ؛ ج ـ ١٣,١ والنفقات على اللحم والالبان بكل فم ـ عند الفلاحين الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين ٥,٢ روبلات ؛ عند الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة ٧,٧ روبلات . وحسب الفئات : ١١,٧ ـ ٥,٨ ـ ٣,٦ وبديهي ان الحساب بموجب الفئات الحقوقية لا يفعل غير ان يحجب الفوارق الهائلة لا اكثر وبديهي ان هذا الحساب لا يجدى لهذا السبب في شيء ان دخل الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة اكبر من دخل الفلاحين

---

* الفوارق في كبر العائلة المتوسطة اقل بكثير : أ ـ ٧,٨٣ ؛ ب ـ ٨,٣٦ ؛ ج ـ ٥,٢٨ اشخاص بكل عائلة .

الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين بنسبة ٥٣,٧ بالمئة هكذا يقول السيد كريفنكو ؛ ومتوسط الدخل يبلغ ٥٣٩ روبلاً (من اصل الـ٢٤ ميزانية) ، وحسب هاتين الفئتين ٦٠ روبل واكثر ، وقرابة ٤٠ روبل اما حسب درجة اليسر ، فالدخل كما يلي أ ـ ١٠٥٣,٢ روبلاً ؛ ب ـ ٤٧٣,٨ روبلاً ؛ ج ـ ٢٠٢,٤ روبل ـ اي ان الفوارق ليست بنسبة ٣ الى ٢ ، بل بنسبة ١٠ الى ٢

«ان القيمة الاساسية للاستثمارات الفلاحية تبلغ عند الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة ١٠٦٠ روبلاً وعند الفلاحين الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين ٦٣٥ روبلاً» هكذا يقول السيد كريفنكو اما من حيث الفئات * فهي: أ ـ ١٧٣٧,٩١ روبلاً ؛ ب ـ ٧٨٦,٤٢ روبلاً ؛ وج ـ ٣٦٣,٣٨ روبلاً والفرق من جديد ليس بنسبة ٣ الى ٢ ، بل بنسبة ١٠ الى ٢ ان المؤلف ، اذ قسم **الفلاحين** الى فئات حقوقية ، قد حرم نفسه من امكانية تكوين فكرة صحيحة عن اقتصاد هؤلاء **الفلاحين**

واذا نظرنا الى مختلف انواع استثمارات الفلاحين من حيث درجة يسرهم ، رأينا ان متوسط الدخل عند العائلة الميسورة يبلغ ١٠٥٣,٢ روبلاً ومتوسط النفقات ٨٥٥,٨٦ روبلاً ، اي انها تحصل على دخل صاف قدره ١٩٧,٣٤ روبلاً بينما يبلغ الدخل عند العائلة المتوسطة ٤٧٣,٨ روبلاً وتبلغ النفقات ٤٧١,٦١ روبلاً، اي ان الدخل الصافي يبلغ ٢,١٩ روبل بكل استثمارة (هذا مع العلم ان القروض والمتأخرات غير واردة في الحساب) ـ وواضح

* ان الفرق كبير بشكل خاص فيما يتعلق بلوازم الاستثمار فان قيمة اللوازم بكل استثمارة تبلغ في المتوسط ٥٤,٨٣ روبلاً ولكنها عند الفلاحين الميسورين تزيد الى الضعفين ـ ١١١,٨٠ روبلاً بينما تقل عند الفلاحين الفقراء الى ثلاث مرات ـ ١٦,٠٤ روبلاً ، وتبلغ عند المتوسطين ٤٨,٤٤ روبلاً .

ان العائلة المتوسطة تقوم باودها بالكاد فمن كل ١١ استثمارة ، ٥ تعاني عجزاً اما الفئة الدنيا ، الفقيرة من الفلاحين ، فانها تدير استثماراتها بخسارة فالدخل يبلغ ٢٠٢,٤ روبل والنفقات ٢٢٣,٧٨ روبلاً ، اي ان العجز يبلغ ٢١,٣٨ روبلاً * وواضح اننا اذا جمعنا هذه الاستثمارات معاً واخذنا المتوسط العام (الدخل الصافي ـ ٤٤,١١ روبلاً) ، شوهنا الواقع تشويهاً تاماً فاننا آنذاك نتجاوز (كما تجاوز السيد كريفنكو) واقع ان الفلاحين الميسورين الستة جميعهم الذين يحصلون على دخل صاف يستخدمون اجراء زراعيين (٨ اشخاص) ، وهذا ما يفسر لنا طابع استثمارهم الزراعي (تحولهم الى مزارعين ـ farmer) الذي يدر عليهم دخلاً صافياً ويعفيهم كلياً تقريباً من ضرورة اللجوء الى «الحرف الثانوية» هؤلاء الفلاحون (جميعهم معاً) يغطون ٦,٥ بالمئة فقط من ميزانياتهم (٤١٢ روبلاً من اصل ٦٣١٩,٥ روبلاً) بفضل الحرف ، وهذه الحرف هي ، ـ كما يشير السيد شربينا ، ـ من نوع «نقل المشحونات والركاب» او حتى «شراء الغنم» ، اي انها لا تشهد على وجود تبعية ، بل تفترض بالعكس استثمار الغير (وبالضبط في الحالة الاخيرة فان «التوفيرات» المكدسة تتحول الى **رأسمال** تجاري) وهؤلاء الفلاحون يملكون ٤ مؤسسات صناعية تدر عليهم ٣٢ روبلاً (٥ بالمئة) من الدخل **

اما نوع الاستثمارة عند الفلاحين المتوسطين فهو شيء آخر فهم بالكاد ، كما رأينا ، يقومون بأودهم وزراعة الارض

---

* تجدر الاشارة الى ان ميزانية الاجراء الزراعيين (٢ من اصل ٧ فلاحين فقراء) تترصد دون عجز الدخل ٩٩ روبلاً والنفقات ٩٣,٤٥ روبلاً لكل عائلة فان اجيراً زراعياً واحداً يعيش ويلبس ويحتذي على حساب رب العمل

** راجع الملحق الاول (ص ٢٥٩ من هذه الطبعة . **الناشر**) .

لا تسد حاجاتهم ومـــا يسمى الحرف يدر عليهم ١٩ بالمئة من دخلهم اما من اي طراز هذه الحرف فهذا ما نعرفه من مقال السيد شربينا . وقد اشير اليها بالنسبة لسبعة فلاحين : اثنان فقط يمارسان حرفة لحسابهما (حرفة الخياطة وحرفة الحطاب الذي يصنع الفحم الخشبي) ، بينما يبيع الخمسة الباقون قوة عملهـــم («راح يعمل حصاداً في اسافل البلد» ، «يشتغل عاملاً في مصنع للخمور» ، «يشتغل في الحصاد مياوماً» ، «يعمل راعيـــاً» ، «اشتغل في استثمارة زراعية محلية») هؤلاء هم من انصـــاف الفلاحين ومن انصاف العمال وممارستهم عملاً ثانوياً تنتزعهم من استثمارتهم فتقوضها بالتالي نهائياً

اما عند الفلاحين الفقراء ، فان حراثة الارض خاسرة واضحة الخسارة ؛ واهمية «الحرف» في الميزانية تزداد ايضاً (فهي تعطي ٢٤ بالمئة من الدخل) ، وهذه الحرف كلها تقريباً (باستثناء فلاح واحد) تقتصر على بيع قوة العمل . وعند اثنين ، تهيمن «الحرف» (العمل المأجور) اذ تدر ثلثي الدخل

يتضح من هنا اننـــا نواجه منتجين صغاراً بسبيل التمايز نهائياً : الفئات العليا منهم تنتقل الى البرجوازية ، والفئات الدنيا الى البروليتاريا ومفهوم اننا اذا اخذنا المتوسط العام ، لن نرى شيئاً من كل هذا ولن نكوّن اي فكرة عن اقتصاد القرية

ان مجرد الاعتماد على هذه المتوسطات الوهمية هو وحده الذي جعل المؤلف يلجأ الى هذا الاسلوب . فلأجل تحديد مكان هذه الاستثمارات النموذجية في النموذج العـــام للاقتصاد الفلاحي في القضاء ، يستند السيد شربينا الى تصنيف الفلاحين حسب حصصهم من الارض الممنوحة ، فيبدو ان الاستثمارات الـ٢٤ المأخوذة (في متوسطها العام) تتمتـــع بيسر يفوق يسر استثمارة متوسطة في القضاء قرابة الثلث . ولكنه لا يجوز اعتبار هذا الحساب مرضياً

لان فوارق جسيمة تبرز بين هذه الاستثمـــارات الـ٢٤ ، ولان التصنيف حسب حصص الارض الممنوحة يحجب تمايز الفلاحين ان فكرة المؤلف القائلة «ان الارض الممنوحة سبب جذري ليسر» الفلاحين فكرة خاطئة تماماً فكل امرئ يعرف ان توزيع الارض «بالتساوي» في داخل المشاعة لا يمنع اطلاقاً اعضاء المشاعة الذين لا يملكون احصنة من ان يهملوا الارض ويؤجروها ، ويمضوا سعياً وراء العمل ، ويتحولوا الى بروليتاريين بينما يستأجر الذين يملكون عدة احصنة مساحات كبيرة من الارض ويديرون استثمارات كبيرة ذات دخل واذا اخذنا ، مثلاً ، ميزانياتنا الـ٢٤ ، رأينـــا ان فلاحاً غنياً يملك ٦ ديسياتينات من الارض الممنوحة ، يحصل على دخل قدره الاجمالي ٧٥٨,٥ روبلاً ، وان فلاحاً متوسطاً يملك ٧,١ ديسياتينات يحصل على ٣٩١,٥ روبلاً ، وان فلاحاً فقيراً يملك ٦,٩ ديسياتينات يحصل على ١٠٩,٥ روبلات . ورأينا بالاجمال ان نسبة الدخل في مختلف الفئات تعادل نسبة ١:٢:٤ ، بينما تكون النسبة حسب حصص الارض الممنوحة كما يلي ٢٢,١ ٩,٢ ٨,٥=٢,٦ ١,٠٨ ١ وهذا مفهوم تماماً لاننا نرى ، مثلا ، ان الفلاحين الميسورين ، الذيـــن يملكـــون ٢٢,١ ديسياتيناً بكل استثمارة يستأجرون ايضاً ٨,٨ ديسياتينات بينما الفلاحون المتوسطون الذين يملكون اقل (٩,٢ ديسياتينـــات) يستأجرون اقل ـ ٧,٧ ديسياتينـــات ، والفلاحون الفقراء الذين يملكون اقل ايضاً (٨,٥ ديسياتينات) يستأجرون ٢,٨ ديسياتين فقط * ولهذا ، عندمـــا يقول السيد كريفنكـــو «ان المعطيات التي

---

* وطبعاً ، انا لا اقصد ان المعطيات عن الاستثمارات الـ٢٤ من شانها **وحدها** ان تدحض الفكرة القائلة بالاهمية الجذرية لحصـــة الارض الممنوحة ، ولكننا سقنا اعلاه معطيات عن عدة اقضية تدحضها كلياً (٤٤) .

ساقها السيد شربينا لا يمكنها ، مع الاسف ، ان تكون مقياساً دقيقاً لوضع الامور العـــام ، لا في المحافظة وحسب ، بل حتى في القضاء ايضاً» ، لا يمكن لنا ان نقول بهذا الصدد الا شيئاً واحداً وهو ان هذه المعطيات لا يمكن لها ان تكون مقياساً الا اذا لجانا الى طريقة غير صحيحـــة في حساب المتوسطات العامة (والى هذه الطريقة ما كان ينبغي ان يلجأ السيد كريفنكو) ؛ ولكنـــه يمكن القول بوجه عام ان معطيات السيد شربينا لعلى قدر من الشمول والقيمة بحيث انها تفسح المجال لاستخلاص استنتاجات صحيحة ؛ واذا كان السيد كريفنكو لم يستخلص هذه الاستنتاجات ، فليس الذنب اطلاقاً ذنب السيد شربينا

فان السيد شربينا يعطي ، مثلاً ، في الصفحة ١٩٧ تصنيفاً للفلاحين ، لا حسب حصص الارض الممنوحـــة ، بل حسب عدد ماشية الجر ، اي تصنيفاً حسب علامة اقتصادية ، لا حسب علامة حقوقية ، وهذا التصنيف يخول كامل الحق في القول بان العلاقات بين مختلف فئات الاستثمارات النموذجية الـ ٢٤ المأخوذة مماثلة تماماً لعلاقات مختلف الفئات الاقتصادية في مجمل القضاء

واليكم هذا التصنيف * (راجع صص ١٥٨ـ١٥٩)

لا سبيل ابداً الى الشك في ان الاستثمارات الـ ٢٤ النموذجية هي ، بصورة عامة وفي المتوسط ، ارقى من نموذج الاستثمارة الفلاحية في القضاء ولكن اذا اخذنا الفئات الاقتصادية بدلاً من هذه المتوسطات الوهمية ، امكننا اجراء مقارنة .

---

* ان مقارنة الاستثمارات النموذجية الـ ٢٤ مع فئات الاستثمارات في عموم القضـــاء قد تمت بموجب نفس الطرائق التي قارن بها السيـد شربينا متوسط الاستثمارات الـ ٢٤ مـــع الفئات حسب حصص الارض الممنوحة .

فنحن نرى ان الاجراء الزراعيين في الاستثمارات النموذجية هم ادنى بعض الشيء من الفلاحين الذين لا يملكون ماشية الجر ، ولكنهم يقتربون منهم بصورة ملموسة جداً والفلاحون الفقراء يقتربون بصورة ملموسة جداً ممن يملكون رأساً واحداً من ماشية الجر (فاذا كان لديهم من الماشية اقل بـ٠,٢ :ـ ٢,٨ لدى الفقراء و٣ لدى من يملكون حصاناً واحداً ،ـ فان كل الارض ، الممنوحة منهـــا والمستأجرة ، هي بالمقابل اكبر بعض الشـــيء ـ ١٢,٦ ديسياتينـــاً مقابل ١٠,٧) والفلاحون المتوسطون اعلى بمقدار قليل جداً من الفلاحين الذين يملكون ٢ـ٣ رؤوس من ماشية الجر (فعدد رؤوس الماشية لديهم اكبر بقليل ؛ والارض اقل بقليل) ، بينما الفلاحون الميسورون يقتربون ممن يملكون ٤ رؤوس واكثر من ماشية الجر ، آتين في مرتبة **ادنى** منهم بقليل ولذا يحق لنا ان نخلص الى استنتاج مفاده انه يوجد في القضاء كله ما لا يقل عن ٠,١ من الفلاحين ممن يديرون استثمارات زراعية عقلانيـــة وذات دخل ولا يحتاجون الى مورد رزق ثانوي (من المهـــم الاشارة الى ان الدخل يتجلى نقوداً ويفترض بالتالي ان للزراعـــة طابعاً بضاعياً) وهم يديرون استثماراتهم الى حد كبير بمساعدة العمال الاجراء فان ما لا يقل عن ربع الاستثمارات تستخدم الاجراء الزراعيين بصورة دائمة ، ناهيك عن ان عدد المياومين المؤقتين الذين تستخدمهم غير معروف ثم ان اكثر من نصف الفلاحين في القضاء هم فلاحون فقراء (حتى ٠,٦ بلا احصنة او عندهم حصان واحد ، ٢٦ بالمئة+٣١,٣ بالمئة=٥٧,٣ بالمئة) حرائة الارض عندهم خاسرة ، وبالتـــالي يحل بهم الخـــراب ويتعرضون على الدوام وبلا مرد لانتزاع ملكيتهم وهم مضطرون الى بيع قوة عملهم ، وقرابة ربع الفلاحين يعيشـــون من العمل المأجور اكثر بكثير مما يعيشون من زراعة الارض . والفلاحون

فئات اصحاب الاستثمارات مصنفين حسب عدد رؤوس ماشية الجر	العدد		بكل استثمارة		
	اصحاب الاستثمارات	النسبة المئوية منهم	رؤوس الماشية الضخمة	الارض (بالديسياتينات) الممنوحة	الارض (بالديسياتينات) المستأجرة
١ – بدون ماشية جر	٨٧٢٨	٢٦,٠	٠,٧	٦,٢	٠,٢
٢ – مع رأس واحد من ماشية الجر	١٠٥١٠	٣١,٣	٣,٠	٩,٤	١,٣
٣ – مع ٢–٣ رؤوس من ماشية الجر	١١١٩١	٣٣,٣	٦,٨	١٣,٨	٣,٦
٤ – مع ٤ رؤوس واكثر من ماشية الجر	٣١٥٢	٩,٤	١٤,٣	٢١,٣	١٢,٣
الحاصل	٣٣٥٨١	١٠٠,٠	٤,٤	١١,٢	٢,٥
من اصل الاستثمارات النموذجية الـ ٢٤* العمال الزراعيون			٠,٥	٧,٢	
من اصل الاستثمارات النموذجية الـ ٢٤* الفلاحون الفقراء			٢,٨	٨,٧	٣,٩
من اصل الاستثمارات النموذجية الـ ٢٤* الفلاحون المتوسطون			٨,١	٩,٢	٧,٧
من اصل الاستثمارات النموذجية الـ ٢٤* الفلاحون الميسورون			١٣,٥	٢٢,١	٨,٨
الحاصل			٧,٢	١٢,٢	٦,٦

* من فئة الفلاحين الفقراء ، استثني هنا عاملان زراعيان (الرقمان ١٤ و١٥ في ميزانيات شربينا) ، وهكـــذا لا يبقى من الفلاحين الفقراء سوى ٥ .

** بصدد هذا الجدول ، لا يجوز كذلك الا نلاحظ اننا نجد هنا ان مساحة الارض المستاجرة تتزايد كذلك بالضبط بقدر ما يتزايد اليسر

محافظة فورونيج

عائلة متوسطة (عدد الانفس)	الاستثمارات (النسبة المئوية)					
	مع العمال الزراعيين	مع المؤسسات التجارية الصناعية	فلاحون بلا بيوت	فلاحون بلا عامل	فلاحون لا يحرثون الارض	فلاحون زراعية بلا اعتدة
٤,٦	٠,٦	٤,٠	٩,٥	١٦,٦	٤١,٦	٩٨,٥
٥,٧	١,٤	٥,٤	١,٤	٤,٩	٢,٩	٢,٥
٧,٧	٨,٣	١٢,٣	٠,٤	١,٣	٠,٤	
١١,٢	٢٥,٣	٣٤,٢	٠,١	٠,٤	٠,٣	
٦,٧	٥,٧	١٠,٠	٣,٠	٦,٣	١١,٩	٢٣,٤
٤,٥						
٥,٦						
٨,٣						
٧,٨						
٧,٣**						

رغم تزايد مساحة الارض الممنوحة وهكذا ، تؤكد المعطيات عن قضاء آخر خطأ الفكرة القائلة بالاهمية الجذرية للارض الممنوحة بل بالعكس فاننا نرى ان نصيب الارض الممنوحة في مجموع الارض التي تملكها فئة معنية ينخفض بقدر ما يتعاظم يسر هذه الفئة . واذا جمعنا الارض الممنوحة والارض المستاجرة وحسبنا النسبة المئوية من الارض الممنوحة الى هذا

الباقون ، فلاحون متوسطون يستغلون استثماراتهم الزراعيـــة بعجز دائم ويلجأون الى موارد رزق ثانوية ، وهم بالتالي محرومون من الاستقرار الاقتصادي بابسط اشكاله .

المجموع ، حصلنا وفقاً للفئات على المعطيات التالية ١ـ٩٦,٨ بالمئة ؛ ٢-٨٥,٠ بالمئة ؛ ٣-٧٩,٣ بالمئة ٤-٦٣,٣ بالمئة وهذه الظاهرة مفهومة تماماً فنحن نعرف ان الارض اصبحت في روسيا بضاعة منـــذ الاصلاح التحريري (اي تحرير الاقنان ـ **الناشر**) فمن عنده مال ، يستطيع دائماً ان يشتري الارض يجب شراء الارض الممنوحة ايضاً ومفهوم ان يحصر الفلاحون الميسورون في ايديهم الارض وان يتجلى هذا الحصر بشكل اقوى في مضمار استئجار الاراضي من جراء قيود القرون الوسطى المفروضة على بيع حصص الارض الممنوحة ان «اصدقاء الشعب» الذين يدعمون هذه القيود ، لا يدركون ان هذا التدبير الرجعي الاخرق لا يفعل غير ان يؤزم وضع الفلاحين الفقراء فان هؤلاء الفلاحين الذين حـــل بهم الخراب والذين لا يملكون ادوات انما يجب عليهم في مطلق الاحوال ان يؤجروا ارضهم ، غير ان منع اجراء هذا التاجير (او البيع) يؤول اما الى التاجير سراً وبالتالي الى شروط أسوأ بالنسبة للمؤجر ، واما الى تنازل الفلاحين الفقراء مجاناً عن ارضهم «للمشاعة» اي للكولاكي نفسه

ولا استطيع امتناعاً عن ان اورد هنا محاكمة غورفيتش الصحيحة تماماً عن «منع التنازل» هذا السيئُ الذكر

«لكي ندرك هذه القضية ، يجب علينا ان نرى من ذا الذي يشتري ارض الفلاح لقد رأينا ان قسماً قليلاً فقط من حصص الارض المسماة بالارض «التشيتفرتية» قد اشتراه التجار اما قطع الارض الصغيرة التي يبيعها النبلاء فلا يشتريها ، بوجه عام ، غير الفلاحين ولذا لا تمس هذه القضية سوى علاقات الفلاحين ، ولا تمس لا مصالح النبلاء ولا مصالح طبقة الرأسماليين . ومن الممكن جداً ان تتفضل الحكومة الروسية في هذه الظروف وتقذف الشعبيين بحسنة فان هذا الاتحاد الغريب (mésalliance) (بالفرنسية في النص الاصلي وتعني اصلا الزواج بمن هو ادنى نسباً ـ **الناشر**) بين الوصاية البطريركية الشرقية (oriental paternalism) (بالانجليزيـــة في النص الاصلي

ولقد توقفت عن قصد بمثل هذا التفصيل عند هذه المعطيات لكي ابين الى اي حد يشوه السيد كريفنكو الواقع فهو ، دون امعان في الفكر ، يأخذ المتوسطات العامة ويعتمد عليها ؛ ومفهوم

وتعني النظام الابوي او البطريركي الشرقي ـ **الناشر**) ومنع فظيع ما للتجارة من الهام اشتراكية الدولة لا بد له ان يثير معارضة اولئك الذين يراد غمرهم بالنعم وبما ان مجرى التمايز في القرية يجري ، على ما يبدو ، من داخلها لا من خارجها ـ فان استحالة تنازل الفلاح عن ارضه ستعني بكل بساطة مصادرة املاك الفلاحين الفقراء بلا تعويض ، في صالح اعضاء المشاعة الاغنياء

ونحن نلاحظ ان النسبة المئوية من المهاجرين بين الفلاحين التشيتفرتيين (٤٥) والذين كانوا يتمتعون بحق التنازل عن ارضهم كانت اعلى بصورة ملموسة مما كانت عليه بين الفلاحين الذين كانوا فيما مضى يخصون الدولة ويملكون الارض بصورة مشاعية ففي قضاء رانبورغ (محافظة ريازان) بالضبط ، تبلغ نسبة المهاجرين بين الاوائل ١٧ بالمئة وبين الثانين ٩ بالمئة ؛ وفي قضاء دانكوف ، تبلغ نسبة المهاجرين بين الاوائل ١٢ بالمئة وبين الثانين ٥ بالمئة فمن اين ينجم هذا الفرق ؟ ان مثالاً ملموساً واحداً يوضح هذا الامر

«في عام ١٨٨١ ، كانت مشاعة صغيرة من ٥ فلاحين ذوي استثمارات كانوا سابقاً اقناناً لغريغوروف قد هجرت قرية بيغيلدينو ، قضاء دانكوف. وقد باعت ارضها ، ومساحتها ٣٠ ديسياتيناً ، من فلاح غني مقابل ١٥٠٠ روبل ولم يبق للمهاجرين اي مورد للرزق وكان معظمهم يعملون عمالا سنويين» («مجموعة المعلومات الاحصائية» ، القسم الثاني ، ص ١١٥ ، ٢٤٧) ويستفاد من معطيات السيد غريغورييف («**هجرة الفلاحين من محافظة ريازان**») ان مبلغ ٣٠٠ روبل ، ـ وهو ثمن قطعة ارض فلاحية متوسطة مساحتها ٦ ديسياتينات ، ـ يكفي لكي تستطيع عائلة فلاحية ان تنشئ استثمارة زراعية في سيبيريا الجنوبية وعليه يستطيع الفلاح الذي حل به الخراب التام ، اذا باع قطعته من الارض المشاعية ، ان يصبح زارعاً في منطقة جديدة . ولولا تدخل الدواوينية الرحيمة ومعارضتها ، لما

ان لا ينجم عن ذلك وهم وحسب ، بل وتزوير سافر فقد رأينا ، مثلا ، ان فلاحاً ميسوراً واحداً (من الميزانيات النموذجية) يغطي بدخله الصافي (+١٩٧,٣٤) عجز **تسع** استثمارات فقيرة (-٢١,٣٨×٩=-١٩٢,٤٢) ، بحيث ان ١٠ بالمئة من الفلاحين الاغنياء في القضاء لا يغطون عجز ٥٧ بالمئة من الفلاحين الفقراء وحسب ، بل يعطون ايضاً بعض الفائض والسيد كريفنكو الذي يحصل من متوسط ميزانيات الاستثمارات الـ٢٤ على فائض قدره ٤٤,١٤ روبلاً ، ـ ١٥,٩٧ روبلاً اذا حسمنا القروض والمتأخرات ـ يتحدث ، بالتالي ، عن مجرد «تدهور» الفلاحين المتوسطين والذين يأتون ادنى من المتوسطين ولكنه لا يمكن التحدث فعلاً عن التدهور الا فيما يخص الفلاحين المتوسطين * ؛ اما فيما يخص جمهور الفلاحين الفقراء ، فاننا نرى **انتزاعاً** مباشراً **لملكيتهم** ،

كان في مقدور اجلال عادات الاجداد المقدسة ان يصمد بحال من الاحوال لهذه التجربة

يقيناً انهم سيتهمونني بالتشاؤم كما اتهموني منذ وقت قريب بصدد نظراتي الى هجرة الفلاحين («سيفرني فيستنيك» عام ١٨٩٢ ، العدد ٥ ، مقال بوغدانوفسكي) وهم يفكرون عادة على النحو التالي تقريباً لنفترض ان عرض الامور ينطبق تماماً على الحياة ، كما هي في الواقع ، ولكن العواقب الوخيمة (للهجرة) ناجمة عن ظروف الفلاحين غير العادية ، ولو كانت الظروف عادية ، «لما كان» للاعتراضات (على الهجرة) «اى قيمة» ولكن هذه الظروف «غير العادية» فعلا ، تتطور ، مع الاسف ، بصورة عفوية ، بينما اولئك الذين يريدون الخير للفلاحين عاجزون عن توفير الظروف «العادية»» (المؤلف المذكور ، ص ١٣٧) (٤٦)

* ناهيك عن انه من المشكوك فيه ان يكون هذا صحيحاً لان التدهور يفترض فقدان الاستقرار بصورة مؤقتة وعرضية ، بينما الفلاحون المتوسطون ، كما رأينا ، يجدون انفسهم على الدوام في وضع غير مستقر ، على حافة الخراب .

يرافقه تمركز وسائل الانتاج في ايدي الاقلية التي تملك استثمارات كبيرة نسبياً وراسخة الاسس

ان تجاهل هذا الواقع الاخير قد حال دون المؤلف وملاحظة سمة اخرى كبيرة الاهمية في هذه الميزانيات ، هي السمة التالية ان هذه الميزانيـــات تبين كذلك **ان تمايز الفلاحين يخلق سوقاً داخلية** فان اهمية الدخل الناجم عن المصادر الثانوية اي الناجم بصورة رئيسية عن بيع قوة العمل ، تتنامى من الفئة العليا الى الفئة الدنيا (٦,٥ بالمئة ـ ١٨,٨ بالمئة ـ ٢٣,٦ بالمئة من مجمل ميزانيات الفلاحين الميســورين والمتوسطين والفقراء) ، هذا من جهة ومن جهة اخرى ، يتنامى من الفئات الدنيا الى الفئات العليا طابع الزراعة البضاعي (وحتى اكثر : **البرجوازي** ، كما رأينا سابقاً) ، وتتنامى النسبة المئوية من الحبوب المتنازل عنها فان الدخل من الزراعـــة ، عند مجمل الفلاحين ، حسب فئاتهم ، يبلـــغ

ا ـ $\frac{٣٨٦١,٧}{١٧٧٤,٤}$ ؛ ب ـ $\frac{٣١٦٣,٨}{٨٩٩,٩}$ ؛ ج ـ $\frac{٦٨٩,٩}{١٧٥,٢٥}$. ان المخرج يشير الى القسم النقدي من الدخل * ، الذي يشكل ٤٥,٩ بالمئة ـ

---

* لحساب الدخل النقدي الناجم عن الزراعة (ان شربينا لا يعطيه) ، كان لا بد من اللجوء الى حسابات معقدة كفاية فمن مجمل الدخل مـــن الحبوب ، كان ينبغي اقتطاع الدخل من التبن والعصافة اللذين ، على حد قول المؤلف ، يستخدمان علفاً للماشية والمؤلف نفسه يستثنيهما في الفصل الثامن عشر ، وذلك فقط من اجل ارقام الحواصل حسب هذا القضاء ، لا من اجل المعطيات المتعلقة بالاستثمارات الـ٢٤ ومن حواصله هذه ، حددت نسبة الدخل المئوية الصافية من الحبوب (بالقياس الى كل الدخل من الحبوب اي من الحبوب الصافية والتبن والعصافة معاً) ، وحسمت منها في الحالة المعنية التبن والعصافة ان هذه النسبة تبلغ للجاودار ٧٨,٩٨ بالمئة ، للحنطـــة ٧٢,٦٧ بالمئة ، للشعير والشوفان ٧٣,٣٢ بالمئة ، للذرة البيضاء والحنطة السوداء ٧٧,٧٨ بالمئة ثم ان كمية الحبوب المباعة قد تحددت نهائياً بحسم الكمية المستهلكة في الاستثمارة بالذات .

٢٨,٣ بالمئة ـ ٢٥,٤ بالمئة ابتداء من الفئة العليا الى الفئة الدنيا

وهنا ايضاً نرى بوضوح كيف ان وسائل الانتاج التي يفصل عنها الفلاحون المنتزعة املاكهم تتحول الى **رأسمال** .

ومفهوم ان يكون السيد كريفنكو لم يستطع ان يستخلص استنتاجات صحيحة من المعلومات التي استخدمها ـ او ، بالاصح ، التي شوهها ـ على هذا النحو فبعد ان وصف ، استناداً الى اقوال فلاح من منطقة نوفغورود ، جاره في عربة السكة الحديدية ، الطابع النقدي للاقتصاد الفلاحي في تلك الانحاء اضطر الى استخلاص استنتاج صحيح مفاده ان هذا الوضع بالضبط ، وضع الاقتصاد البضاعي ، «يكوّن» «كفاءات خاصة» ، ويخلق هماً واحداً «حصاد (الاعشاب) بتكاليف ارخص» ، «والبيع باسعار اغلى» (ص ١٥٦) * وهذا الوضع بمثابة «مدرسة» «توقظ (وهذا صحيح !) المؤهلات التجارية وتشحذها» «وتتكشف مواهب ينبثق منها اضراب كولوبايف وديرونوف (٤٧) وغيرهما من الضواري ** ، بينما يبقى البسطاء والسذج في المؤخرة ، وينهارون ، ويحل بهم الخراب ، ويتحولون الى اجراء زراعيين» (ص ١٥٦)

ان المعطيات عن محافظة تشملها ظروف اخرى تماماً ، محافظة زراعية (محافظة فورونيج) تفضي الى الاستنتاجات

---

* «ينبغي استخدام العامل باجر ارخص والاستفادة منه» ، ـ هكذا يلاحظ السيد كريفنكو في المكان نفسه بصورة صحيحة تماماً

** يا سيد يوجاكوف كيف هذا رفيقك يقول ان «المواهب» تتحول الى «ضوار» بينما اكدت انت ان الناس لا يصبحون هكذا الا لانهم لا يملكون «فكراً نقاداً» ؟ هذا سيى ، ايها السادة ، ان تتشاجروا وتتضاربوا في المجلة نفسها .

ذاتها قد يبدو ان الامر واضح بشكل كاف فان نظام الاقتصاد البضاعي يبرز بجلاء بوصفه خلفية اساسية لاقتصاد البلد بوجه عام و«الفلاحين» «المشاعيين» بوجه خاص ؛ كما يبرز **واقع** ان هذا الاقتصاد البضاعي ، **ووحده بالضبط** ، يشـــق «الشعب» و«الفلاحين» الى بروليتاريـــا (يحل بهم الخراب ، يتحولون الى اجراء زراعيين) والى برجوازية (الضواري) ، اي ان هذا الاقتصاد يتحول الى اقتصاد رأسمالي ولكن «اصدقاء الشعب» لا يتجرأون ابداً على ان ينظروا مباشرة الى **الواقع** ويسموا الاشياء باسمائها (فهذا غلو في «الصرامة») ! واذا السيد كريفنكو يحلل كما يلي

«يعتبر بعضهم ان نظاماً كهذا طبيعي تماماً (وكان ينبغي ان يضاف ايضاً حاصل طبيعي تماماً للطابع الرأسمـــالي لعلاقات الانتاج ولو قيل هذا ، لجاء افصاحاً دقيقاً لآراء «البعض» ، ولما بقي ثمة مجال لتحاشي هذه الآراء بجمل فارغة ، ولاقتضى الامر تحليل المسألة تحليلاً جوهرياً وعندما لم يبتغ المؤلف هدفاً خاصاً قوامه محاربة «البعض» ، كان يترتب عليه هو ايضاً ان يعترف بان الاقتصاد النقدي هو بالضبط تلك «المدرســة» التي يتخرج منها الضـــواري «الموهوبون» والاجراء الزراعيون «البسطاء») ويرى ذلك البعض في هذا رسالة الرأسمالية ، رسالتها المنيعة التي يستحيل قهرها (اجل ، طبعاً ! ان يعتبر المرء انه ينبغي خوض النضال بالضبط ضد «المدرسة» وضد «الضواري» السائدين فيها ، مع خدمهم من الموظفين والمثقفين ، فكأنه يعتبر الرأسمالية منيعة يستحيل قهرها . ولكنه ، بالمقابل ، اذا لم يمس اطلاقاً «المدرسة» الرأسمالية مع ضواريها ، واذا شاء ان يمحو عواقبها الرأسمالية بانصاف التدابير الليبيرالية ، فهذا يعني انه حقاً وفعلاً «صديق الشعب» !) . ان رأينا في هذا الصدد يختلف نوعاً . فلا ريب ان الرأسمالية تضطلع هنا بدور هام ، وهذا ما اشرنا اليـه

اعلاه (وبالضبط في الاشارة الى مدرسة الضواري والاجراء الزراعيين) ، ولكنه لا يجوز القول ان دور الرأسمالية كان شاملاً وحاسماً ، بحيث ان التحولات التي تجري في الاقتصاد الشعبي لم تكن رهناً بعوامل اخرى ، وانه لن يكون في المستقبل اي مخرج آخر» (ص ١٦٠)

او ترون هذا ! بدلاً من تعريف النظام الحالي تعريفاً دقيقاً وجلياً ، بدلاً من اعطاء جواب واضح عن السؤال التالي لماذا ينشق **الفلاحون** الى ضوار واجراء زراعيين ، يتملص السيد كريفنكو بجمل جوفاء «لا يجوز القول ان دور الرأسمالية كان حاسماً» . ـ مع ان المسالة كلها تنحصر فيما يلي أيمكن قول هذا ام لا

فدفاعاً عن رأيك ، كان يترتب عليك ان تبين اي اسباب اخرى **تحسم** الامر ، واي **مخرج** آخر يمكن ان يكون غير المخرج الذي يشير اليه الاشتراكيون-الديموقراطيون ، اي نضال البروليتاريا الطبقي ضد الضواري * ولكنه لا توجد اي اشارة في هذا الصدد ثم ، لعل المؤلف يعتبر ما يلي بالضبط اشارة ؟ ومهما بدا هذا فكهاً ، فانه ينبغي توقع كل شيء من «اصدقاء الشعب» .

«تسير بسبيل التدهور ، قبل كل شيء ، كما رأينا ، الاستثمارات الضعيفة التي تملك القليل من الارض» ـ وبالضبط اقل من ٥ ديسياتينات من الارض الممنوحة «اما الاستثمارات

---

* اذا كان عمال المصانع والمعامل في المدن لا يزالون حتى الآن هم وحدهم الذين يستوعبون فكرة نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية ، ـ ولا يستطيع ذلك الاجراء الزراعيون «البسطاء والسذج» في الريف ، اي بالضبط اولئك الذين فقدوا هذه الخصال اللطيفة الوثيقة الارتباط «بالدعائم الازلية» و«روح المشاعة» ، فان هذا يدل فقط على صحة نظرية الاشتراكيين-الديموقراطيين حول عمل الرأسمالية الروسية التقدمي ، الثوري .

النموذجية العائدة للفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة وقوامها ١٥,٧ ديسياتيناً من الارض الممنوحة، فانها تمتاز باستقرارها... صحيح انها، من اجل الحصول على دخل كهذا (٨٠ روبلاً صافياً)، تستأجر ايضاً ٥ ديسياتينات، ولكن هذا يبين فقط ما هي بحاجة اليه»

فالام يؤول هذا «التعديل» الذي يقيم صلة بين الرأسمالية و«قلة الارض» السيئة الذكر؟ الى الامر التالي ان من يملكون القليل يحرمون منه، ومن هم ميسورون (١٥,٧ ديسياتيناً) يحصلون على المزيد * ولكن هذا مجرد جملة محورة فارغة عن الفكرة القائلة ان البعض يحل بهم الخراب بينا يثري الآخرون !! أولم يحن الحين للاقلاع عن هذه الجمل الجوفاء حول قلة الارض، التي لا تفسر شيئاً (لان الفلاحين لا يحصلون على الارض الممنوحة هبة، بل يشترونها شراء) والتي لا تفعل غير ان تصف العملية، مع العلم انها لا تصفها بدقة، لان المقصود ليس التحدث عن الارض وحسب، بل ايضاً عن وسائل الانتاج بوجه عام، وليس القول ان الفلاحين يملكون منها «القليل»، بل ان الرأسمالية المتنامية **تحرر** الفلاحين منها، **تنتزعهم** منها ويختم السيد كريفنكو فلسفته بما يلي «نحن لا نقصد ابداً انه يجب ويمكن للزراعة ان تبقى، في جميع الظروف، «طبيعية» ومفصولة عن صناعة التحويل (من جديد، الجمل! اوليس انت الذي اضطررت للتو الى الاعتراف بانه توجد في الوقت الحاضر مدرسة تسمى مدرسة الاقتصاد النقدي الذى يفترض التبادل، وبالتالي فصل

---

* انا لا اتحدث عن الفكرة الخرقاء الزاعمة ان الفلاحين الذين يملكون حصصاً متماثلة من الارض الممنوحة هم متساوون فيما بينهم، وانهم لا ينقسمون كذلك الى «ضوار» و«اجراء زراعيين».

الزراعة عن صناعة التحويل ؟ ولاي غرض تكرار هذا الهذر حول الممكن والواجب ؟) ، بل حسبنا القول انه من غير العقلاني ان نخلق بصورة اصطناعية صناعة مفصولة (من الطريف ان نعرف ما اذا كانت صناعة اهالي كيمري وبافلوفو صناعة «مفصولة» ؟ ومن ذا الذي «خلقها بصورة اصطناعية» وكيف ومتى ؟) وان فصل الشغيل عن الارض وادوات الانتاج لا يجري بتأثير الرأسمالية وحدها ، بل يجري ايضاً بتأثير عوامل اخرى تسبق الرأسمالية وتساعدها» .

هنا تفترض من جديد ، حسب كل ظن ، الفكرة العميقة القائلة انه اذا كان الشغيل يفصل عن الارض التي تنتقل الى الضاري ، فلأن الاول يملك «القليل» من الارض بينما الثاني يملك «الكثير» منها .

ومثل هذه الفلسفة تتهم الاشتراكيين-الديموقراطيين «بالضيق» حين يرى هؤلاء ان السبب الحاسم يكمن في الرأسمالية ! واذا كنت قد توقفت مرة اخرى بمثل هذا التفصيل عند تمايز الفلاحين والحرفيين ، فلأنه كان ينبغي ان ابين بجلاء كيف يتصور الاشتراكيون-الديموقراطيون الامر وكيف يفسرونه كان ينبغي ان ابين ان الوقائع نفسها التي تشهد ، من وجهة نظر العالم الاجتماعي الذاتي ، على ان الفلاحين قد «افتقروا» وان «الصيادين» و«الضواري» قد «استاثروا بالارباح» ، تشهد ، من وجهة نظر المادي على تمايز برجوازي في صفوف منتجي البضائع ، تمايز ناجم بالضرورة عن الاقتصاد البضاعي نفسه . كان ينبغي ان ابيّن على اي وقائع ترتكز الفكرة (وقد اوردناها اعلاه ، في الجزء الاول *) القائلة ان النضال بين المالكين وغير المالكين يحتدم في روسيا في كل مكان ، لا في المصانع والمعامل وحسب ، بل ايضاً في أنأى القرى ، وان هذا النضال هو في كل مكان نضال بين البرجوازية والبروليتاريا

---

* انظر صص ١١٠-١١٢ من هذه الطبعة . **الناشر** .

اللتين تتشكلان على اساس الاقتصاد البضاعي ان التمايز ، ان تحول فلاحينا وحرفييينا الى غير فلاحين ، ان هذا التحول الذي يمكن اثباته بكل دقة بفضل هذه الوثائق الممتازة التي هي احصاءات الزيمستفوات ، يقدم البرهان **الفعلي** على صحة المفهوم الاشتراكي-الديموقراطي بالضبط للواقع الروسي ، ومفاد هذا المفهوم ان الفلاحين والحرفيين هم **منتجون صغار** بمعنى الكلمة «الدقيق» اي **برجوازيون صغار** ويمكن القول ان هذه الفكرة هي النقطة المركزية في نظرية **الاشتراكية العمالية** ، بالنسبة للاشتراكية الفلاحية القديمة التي لم تدرك لا الاقتصاد البضاعي الذي يعيش هؤلاء المنتجون الصغار في اوضاعه ، ولا تمايزهم الرأسمالي على هذا الاساس ولذا ، ينبغي على كل من يريد ان ينتقد الاشتراكية-الديموقراطية انتقاداً جدياً ، ان يركز حججه بالضبط على هذا ، ان يبين ان روسيا لا تشكل ، من حيث الاقتصاد السياسي ، نظاماً من الاقتصاد البضاعي ، وان تمايز الفلاحين لا يجري على هذا الاساس ، وان انتزاع ملكية جماهير السكان واستثمار الشغيلة قد يمكن تفسيرهما بغير التنظيم البرجوازي ، الرأسمالي لاقتصادنا الاجتماعي (بما فيه الاقتصاد الفلاحي)

فجربوا اذن ايها السادة !

ثم هناك سبب آخر دفعني الى تفضيل المعطيات عن الاقتصاد الفلاحي والحرفي على وجه الضبط لكي اشرح النظرية الاشتراكية-الديموقراطية فلو اني اقتصرت ، في انتقاد آراء «اصدقاء الشعب» ، على مقارنة افكارهم مع افكار الماركسيين ، لكنت حدت عن الطريقة المادية وينبغي كذلك ايضاح الافكار «الشعبية» وتبيان اساسها **المادي** في علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية الحالية. ان الصور والامثلة المستقاة من اقتصاد فلاحينا وحرفييينا تبين من هو هذا «الفلاح» الذي يريد «اصدقاء الشعب» ان يكونوا

مفكريه وهي تثبت الطابع البرجوازي لاقتصاد قريتنا وتؤكد بالتالي صحة تصنيف «اصدقاء الشعب» في عداد مفكري البرجوازية الصغيرة ناهيك عن انها تثبت وجود صلة وثيقة ولا اوثق بين افكار وبرامج راديكالييننا ومصالح البرجوازية الصغيرة وهذه الصلة التي ستزداد جلاء بعد تحليل برنامجهم بالتفصيل ، توضح لنا كذلك سبب انتشار هذه الافكار الراديكالية هذا الانتشار الواسع في «مجتمعنا» وهي تفسر بروعة ايضاً استخذاء «اصدقاء الشعب» السياسي واستعدادهم لاجراء المساومات

واخيرا ، كان ثمة سبب آخر حملني على التوقف بمثل هذا التفصيل عند طابع الاقتصاد الذي يسم مظاهر من حياتنا الاجتماعية بلغت فيها الرأسمالية اقل درجات تطورها ومنها استقى الشعبيون عادة مادة نظرياتهم وبدراسة وعرض هذا الاقتصاد ، كان يمكن الجواب بأسهل وجه ، ومن حيث الاساس ، على اعتراض من اوسع الاعتراضات انتشاراً في جمهورنا ضد الاشتراكية-الديموقراطية فانطلاقاً من الفكرة العادية القائلة بان الرأسمالية تناقض «النظام الشعبي» ونظراً لان الاشتراكيين-الديموقراطيين يعتبرون الرأسمالية الكبيرة ظاهرة تقدمية ، ولانهم يريدون الاعتماد على هذه الظاهرة بالضبط من اجل النضال ضد نظام النهب الحالي ، يتهم راديكاليونا الاشتراكيين-الديموقراطيين اعتباطاً بأنهم يتجاهلون مصالح جماهير السكان من الفلاحين وبانهم يرغبون في «صهر كل فلاح في بوتقة المصنع» ، الخ

ان جميع هذه المحاكمات ترتكز على هذا الاسلوب الغريب المدهش بانعدام منطقه ، والقائل بالحكم على الرأسمالية تبعاً لما هي عليه في الواقع ، وعلى القرية تبعاً «لما يمكن ان تكون» وواضح ان خير جواب على هذا هو ان نبين لهم القرية **الفعلية** واقتصادها **الفعلي** .

ان كل من يلقي نظرة علميـــــة ، غير متحيزة ، الى هذا الاقتصاد ، لا بد له من الاعتراف بان روسيا القروية هي عبارة عن نظام اسواق صغيرة مبعثرة (او عن فروع صغيرة لسوق مركزية) تهيمن على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مناطق مختلفة غير كبيرة وفي كل من هذه المناطق ، نرى جميع الظواهر التي تلازم بالاجمال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي يعتبر الســـوق ضابطه فنحن نرى تمايز المنتجين المباشرين ، البطريركيين ، المتساوين فيما مضى ، الى اغنياء وفقراء ؛ نرى انبثاق **الرأسمال** ولا سيما الرأسمـــال التجاري ، الذي يرمي شباكـــه على الشغيل ويمتص عصائره كلياً وعندما تقارنون اقتصاد الفلاحين كما يصفه راديكاليونا مع المعطيات الدقيقة التي تقدمها المصادر الاولية عن الحياة الاقتصادية في القرية ، فانكم ستدهشون لكون نهج المفاهيم موضع انتقادنا يخلو من كل اشارة الى هذا الجمهور من صغار التجار الذين تكتظ بهم كل من هذه الاسواق ، الى جميع هؤلاء المضاربين الاخساء وهؤلاء المرابين البخلاء ، وهؤلاء الذين يطلق عليهم الفلاحون المحليون نعوتاً محلية مختلفة ، الى كل هذا الجمهور من صغار المستثمِرين الذين يسيطرون على الاســـواق ويرهقون الشغيل بلا هوادة هؤلاء يستبعدونهم بكل بساطة ــ «فهؤلاء لم يبقوا فلاحين ، بل صاروا تجاراً» ــ اجل ، انتم على تمام الحق فهؤلاء «لم يبقوا فلاحين» ولكن حاولوا ان تصنفوا في فئة واحدة جميع هؤلاء «التجار» ، اي اولئك الذين ، بلغة الاقتصاد السياسي الدقيقة ، يمارسون التجارة ويستأثرون ، ولو جزئياً ، بعمل الغير ، حاولوا ان تعبروا في معطيات دقيقة عن القوة الاقتصادية لهذه الفئة وعن دورها في كل اقتصاد المنطقة ؛ ثم حاولوا ان تصنفوا في فئة مقابلة جميع الذين «لم يبقـــوا فلاحين» هم ايضاً لانهم يحملون الى السوق قوة عملهم ، لانهم لا

يعملون لانفسهم بل لصالح الآخرين ، ــ حاولوا ان تنفذوا هذه المطالب الاولية التي يتطلبها البحث الجدي وغير المتحيز ، تروا في التمايز البرجوازي لوحة على درجة من السطوع بحيث لا يبقى من خرافة «النظام الشعبي» الا مجرد الذكرى ان جمهور المستثمِرين القرويين الصغار يمثلون قوة رهيبة ، رهيبة على الاخص لانهم يعتصرون كل شغيل بمفرده ، على حدة ، لانهم يقيدونه بهم وينتزعون منه كل امل في الخلاص ، رهيبة لان هذا الاستثمار ، نظراً لوحشية الريف الناجمة عن خصائص النظام الموصوف اعلاه ــ نظام انتاجية العمل المنخفضة وانعدام العلاقات مع العالم الخارجي ــ ، لا يقتصر على نهب العمل ، بل يمثل ايضاً تحقيراً بربرياً للكرامة الانسانية يظهر دائماً في الريف واذا شرعتم تقارنون هذا الريف **الفعلي** مع رأسماليتنا ، ادركتم آنذاك لماذا يعتبر الاشتراكيون-الديموقراطيون عمل رأسماليتنا تقدمياً حين تجمع هذه الاسواق الصغيرة المبعثرة في سوق واحدة تشمل عموم روسيا ، وحين تنشى ، مكان كثرة من الضواري الصغار الحسني النية ، حفنة من «دعائم الوطن» الكبيرة ، وحين تضفي على العمل طابعاً اجتماعياً وتزيد انتاجيته ، وحين تحطم هذا الخضوع من الشغيل لمصاصي الدماء المحليين وتبسط الخضوع **للرأسمال** الكبير ان هذا الخضوع الاخير تقدمي بالقياس الى ذاك ، ــ رغم جميع فظائع اضطهاد العمل ، والانقراض ، والتوحش وتشويه اجسام النساء والاولاد ، الخ ، ــ لانه **يوقظ فكر العامل** ويحول الاستياء المكبوت والغامض الى احتجاج واع ، يحول العصيان المبعثر ، المجزأ ، الطائش ، الى نضال طبقي منظم من اجل تحرير جميع الشغيلة ، الى نضال يستمد قوته من ظروف وجود هذه الرأسمالية الكبيرة بالذات ويمكنه بالتالي ان يأمل **بنجاح أكيد** .

وجواباً عن التهمة بتجاهل جماهير الفلاحين ، يستطيع الاشتراكيون-الديموقراطيون بكامل الحق ان يستشهدوا باقوال كارل ماركس

«لقد خلع النقد عن السلاسل الزهور الخيالية التي كانت تزينها ، لا لكي تواصل الانسانية حمل هذه القيود بشكلها الخالي من كل تخيل وكل فرح ، بل لكي تخلع سلاسلها وتمد يدها الى الزهرة الحية» (٤٨) .

ان الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس يخلعون عن ريفنا الزهور الخيالية التي تزينه ، ويحاربون التصورات الخيالية ومحاولات صبغ الاشياء بصبغة المثل العليا ، ويقومون بعمل هدام يكرههم بسببه «اصدقاء الشعب» كرها مميتا ، ــ لا لكي يبقى جمهور الفلاحين في وضع الاضطهاد الحالي والانقراض والاستعباد ، بل لكي تدرك البروليتاريا اي سلاسل تقيد الشغيلة في كل مكان ، وتدرك كيف تصنع هذه السلاسل ، وتستطيع ان تهب ضدها لكي تخلعها وتمد يدها نحو الزهرة الحقيقية

وعندما ينقلون هذه الفكرة الى ممثلي الطبقة الكادحة الذين يستطيعون وحدهم ، بحكم وضعهم ، امتلاك الوعي الطبقي وخوض النضال الطبقي ، عند ذاك يتهمونهم بالرغبة في صهر الفلاح في بوتقة المصنع

ومن هم الذين يتهمون ؟ ــ

انهم اناس يعلقون آمالهم في تحرير الشغيلة على «الحكومة» و«المجتمع» ، اي على هيئتي هذه البرجوازية ذاتها التي قيدت الشغيلة بالقيود في كل مكان !

ومع ذلك ، ترفع هذه البزاقات رؤوسها وتتشدق بانعدام المثل العليا عند الاشتراكيين-الديموقراطيين !

لننتقل الى برنامج «اصدقاء الشعب» السياسي ، فقد انشغلنا بآرائهم النظرية كثيراً جداً ، على ما يبدو لنا فبأي تدابير يريدون «اطفاء الحريق» ؟ واي حل يرتأون مكان الحل الخاطى على حد زعمهم ، الذي عرضه الاشتراكيون-الديموقراطيون ؟

يقول السيد يوجاكوف في مقال «وزارة الزراعة» (العدد ١ من مجلة «روسكويه بوغاتستفو») «اعادة تنظيم البنك الفلاحي ، تأسيس ادارة للتعمير ، وضع نظام لتأجير اراضي الدولة في صالح الاقتصاد الشعبي بحث وضبط مسألة تأجير الاراضي ــ هذا هو برنامج انهاض الاقتصاد الشعبي وحمايته من العنف الاقتصادي (كذا !) من جانب البلوتوقراطية * الناشئة» وفي مقال «قضايا التطور الاقتصادي» يكتمل هذا البرنامج «لانهاض الاقتصاد الشعبي» بهذه «الخطوات الاولى ولكنها الضرورية» ــ «ازالة جميع العقبات التي تقيد الآن المشاعة الزراعية تحرير هذه المشاعة من الوصاية ، الانتقال الى اعمال الحراثة المشتركة (جعل العمل الزراعي عملاً اجتماعياً) وتطوير معالجة الخامات المستخرجة من الارض معالجة مشتركة» ويضيف السيدان كريفنكو وكاريشيف «التسليف الرخيص ، بنيان اقتصادي قوامه الارتيل ، تأمين التصريف ، امكانية الاستغناء عن ربح رب العمل (التفاصيل تأتي فيما بعد) ، اختراع محركات ارخص وغير ذلك من التحسينات التكنيكية» واخيراً ــ «المتاحف والمستودعات ومكاتب البيع والشراء بالعمولة»

تمحصوا هذا البرنامج ، تروا ان هؤلاء السادة يقفون كلياً وبلا تحفظ على تربة المجتمع الحالي (اي على تربة النظم

---

* البلوتوقراطية ــ نظام الدولة الذي تسيطر فيه حفنة من الاغنياء ، بينما الشعب محروم كلياً من الحقوق . **الناشر** .

الرأسمالية ، الامر الذي لا يدركونه) ويريدون ان يتملصوا بترقيعه ورتقه ، ولا يفهمون ان جميع تدابيرهم التقدمية ـ التسليف الرخيص ، التحسينات التكنيكية ، البنوك ، الخ . ـ قادرة فقط على تعزيز البرجوازية وتطويرها .

ان نيق .ـون على تمام الحق ، طبعاً ،ـ وهذه واحدة من اثمن موضوعاته ، كان لا بد ان يعترض عليها «اصدقاء الشعب» ـ حين يقول انه لا يمكن معالجة الوضع باي اصلاح يجرى على اساس النظم الحالية ، وان التسليف والهجرة والاصلاحات الضرائبية ، وانتقال الارض كلها الى ايدي الفلاحين لن تحدث اي تغيير جوهري ، بل بالعكس ؛ فلا بد لها ان تؤدي الى تعزيز وتطوير الاقتصاد الرأسمالي الذي يعيقه الآن الافراط في «الوصاية» وتعيقه بقايا الاتاوات الاقطاعية ، وتسمير الفلاحين بالارض ، الخ وهو يقول ان الاقتصاديين ممن يرغبون في تطور التسليف تطوراً موسعاً ، كالامير فاسيلتشيكوف (الذي لا ريب في انه ، حسب افكاره ، من «اصدقاء الشعب») ، يريدون ما يريده الاقتصاديون «الليبراليون» ، اي البرجوازيون ، اي انهم «يسعون الى تطوير العلاقات الرأسمالية وترسيخها» . وهم لا يفهمون الطابع التناحري في علاقاتنا الانتاجية (سواء في صفوف **الفلاحين** ام في صفوف الفئات الاخرى) وعوضاً عن السعي الى افساح المجال امام هذا التناحر ، عوضاً عن الانضمام مباشرة الى اولئك الذين يستعبدون بحكم هذا التناحر ، وعن السعي الى مساعدتهم على النهوض من اجل النضال ، يحلمون بوقف النضال بتدابير محسوبة لارضاء الجميع ، وترمي الى المصالحة والاتحاد ومفهوم اي نتيجة يمكن ان تحدث من جميع هذه التدابير حسبنا ان نتذكر امثلة التمايز المذكورة اعلاه لكي نقتنع بان جميع هذه

التسليفات * والتحسينات والبنوك ، وغيرها من «الخطوات التقدمية» لا يمكن ان يستفيد منها الا من يملكون بعض «التوفيرات» فضلا عن استثمارة عقلانية ومتينة ، اي ممثلو الاقلية الضئيلة ، ممثلو البرجوازية الصغيرة وكيفما اعدتم تنظيم البنك الفلاحي وغيره من المؤسسات المماثلة ، فانكم لن تمسوا في شيء على الاطلاق ذلك الواقع الاساسي والجذري وهو ان جمهور السكان قد انتزعت ملكيته ولا تزال تنتزع منه ، وانه لا يملك الوسائل حتى للقيام بأوده ، فكيف يمكنه انشاء استثمارة زراعية عقلانية

ويجب قول الشيء نفسه عن «الارتيلات» وعن «اعمال الحراثة المشتركة» ان السيد يوجاكوف يسمي هذه الاخيرة «جعل العمل الزراعي عملا اجتماعياً» طبيعي ان هذه التسمية لا تثير غير الضحك ، لانه ، من اجل جعل العمل الزراعي عملا اجتماعياً ، لا يكفي تنظيم الانتاج في حدود قرية صغيرة ؛ لأنه ينبغي لهذا الغرض انتزاع املاك «الضواري» الذين يحتكرون وسائل الانتاج ويهيمنون اليوم على الاقتصاد العام الروسي ولهذا الغرض ، ينبغي النضال والنضال ثم النضال ، لا المواعظ الاخلاقية البرجوازية الصغيرة التافهة الفارغة

ولهذا السبب تتحول امثال هذه التدابير عندهم الى انصاف تدابير ليبيرالية وجلة تعيش من صدقات البرجوازيين المحبين

---

* هذه الفكرة القائلة بدعم «الاقتصاد الشعبي» بواسطة التسليف ، اي اقتصاد المنتجين الصغار ، مع وجود العلاقات الرأسمالية (ووجود هذه العلاقات لم يبق كما رأينا في مستطاع «اصدقاء الشعب» انكاره) ، ان هذه الفكرة الخرقاء تفصح عن عدم فهم الحقائق الاولية في الاقتصاد السياسي النظري ، وتبين بفائق الوضوح ابتذال نظرية هؤلاء السادة الذين يحاولون ان يجلسوا بين كرسيين .

للغير السخية ؛ والضرر الذي تحدثه هذه التدابير بصرف المستثمرين عن النضال اكبر بكثير من النفع الذي قد ينجم من احتمال اجراء تحسين في وضع بعض الافراد ، تحسين لا يمكن له ألا يكـــون بائساً وعرضياً على الاسس العامة للعلاقات الرأسمالية اما الى اي درجة فاضحة يذهب هؤلاء السادة في تمويه تناحرات الحياة الروسية ، ــ وهم يفعلون ذلك ، بالطبع ، باحسن النوايا لكـــي يضعوا حداً للنضال الحقيقي اي بالضبط بهذه النوايا المرصوفة بها جهنم ــ فهذا ما تبينه محاكمـــــة السيد كريفنكـــــــو التالية :

«ان المثقفين الذين يقودون مؤسســـــات الصناعيين ، في مستطاعهم ان يقودوا الصناعة الشعبية»

ان كل فلسفتهم تتقوم في عويل ونواح حول الموضوعـــة القائلة : يوجد نضال واستثمار ، ولكنه «من الممكن» ان لا يكون لهما وجود لو لو لم يكن هناك مستثمرون وبالفعل ، ماذا اراد ان يقول المؤلف بجملته الخرقاء ؟ وهل يمكن النكران حقا ان الجامعات الروسية وغيرها من مؤسسات التعليم تنتج كل سنة «مثقفين» (؟؟) لا يفعلون غير ان يفتشوا عمن يعيّشهم ؟ وهل يمكن النكران حقاً ان الوسائل الضرورية لاعاشـــــة هؤلاء «المثقفين» لا يملكها في الوقت الحاضر في روسيا غير الاقليـــة البرجوازية ؟ وهل من الممكن حقاً ان يزول المثقفون البرجوازيون في روسيا لمجرد ان يقول «اصدقاء الشعب» ان «من الممكن» ان يخدم هؤلاء المثقفون طبقة غير البرجوازية ؟ اجل ، «مـــن الممكن» لو لم يكونوا برجوازيين «من الممكن» ألا يكونـــوا برجوازيين ، «لو» لم تكن في روسيا برجوازية ورأسمالية ! وهكذا يكتفي بعضهم طوال حياته بكلمة «لو» ! ثم ان هؤلاء السادة لا يمتنعون عن ايلاء الرأسمالية الاهمية الحاسمة وحسب ،

بل لا يريـــدون ايضاً بالاجمـــال ان يروا اي شيء سيى في الرأسمالية فاذا قضي على بعض «العيوب» ، فقـــد يدبرون امورهم في هذا النظام على نحو ملائم جداً فما رأيكم بهـــذا التصريح الذي ادلى به السيد كريفنكو :

«ان الانتاج الرأسمالي وتحويل الصناعات الحرفيـــة الى صناعات رأسمالية لا يشكلان اطلاقاً منفذاً لا بد ان تبتعد صناعة المعالجة عبره عن الشعب بديهي ان في مستطاعها ان تبتعد ، ولكن في مستطاعها كذلك ان تدخل حياة الشعب وتقترب مـــن الزراعة ومن صناعة الاستخراج ولهذا الغرض ، تتوافر عدة تركيبات ، والى هذا الغرض يمكن الوصول عبر عدة منافذ ، ومنها ذلك الذي اشرت اليه» (ص ١٦١) ان السيد كريفنكو يتحلى ، بالقياس الى السيد ميخايلوفسكي ، ببعض الخصال الطيبة جداً ومنها ، مثلا ، الصراحة والاستقامة فحيث في مقدور السيـــد ميخايلوفسكي ان يملأ صفحات كاملة بجمل سيّالة ومدويـــة ، تدور وتلف حول الموضوع دون ان تمسه ، يضرب السيد كريفنكو الجدي والعملي بكل قوته ويعرض على القراء ، دون اي وخز في الضمير ، كل ما تنطوي عليه آراؤه من حماقة تفضلوا واحكموا بانفسكم : «في مستطاع الرأسمالية ان تدخل حياة الشعب» . وهذا يعني ان الرأسمالية ممكنة دون فصل الشغيل عن وسائل الانتاج ! حقاً ، هذا رائع ؛ فنحن الآن ، على اقل تقدير ، نتصور بوضوح كامل ماذا يريد «اصدقاء الشعب» انهم يريدون الاقتصاد البضاعي بدون الرأسمالية ، ــ الرأسمالية بدون الاستثمـــار وانتزاع الاملاك ، مع البرجوازيين الصغار وحدهم الذين يجرجرون حياتهم بسلام في كنف الملاكين العقاريين ذوي الشعور الانساني والموظفين الطيبين وهم ، بوقار موظف وزاري ينوي اغداق النعـــم على روسيا ، يشرعون في تلفيق تركيبات تؤول الى نظام تتخم فيـــه

الذئاب وتسلم الغنم ولكي نكوّن فكرة عن طابع هذه التركيبات، لا بد لنا ان نعود الى مقال المؤلف نفسه في العدد ١٢ («بصدد المنعزلين المثقفين») فان السيد كريفنكو يقول وهو يتصور، اغلب الظن، انهم «دعوه» الى «حل القضايا الاقتصادية العملية»: «ان شكلي الصناعة التعاوني والحكومي لا يمثلان اطلاقاً كل ما يمكن تصوره في هذه الحال. فمن الممكن، مثلاً، التركيب التالي» وتعقب ذلك حكاية عن زيارة قام بها الى هيئة تحرير «روسكويه بوغاتستفو» فني يحمل تصميم استثمار تكنيكي لمنطقة الدون بشكل شركة مساهمة اسهمها صغيرة (لا تزيد قيمة السهم الواحد منها عن ١٠٠ روبل) وقد عرض على صاحب التصميم تعديل تصميمه على النحو التالي تقريباً: «ينبغي الا تخص الاسهم الافراد، بل المشاعات الزراعية، مع العلم ان قسماً من سكانها الذين سيعملون في المؤسسات ينبغي ان يتقاضوا اجرة عادية، كما ينبغي ان تضمن المشاعات الزراعية صلة هذا القسم بالارض»

اي عبقرية ادارية، أليس كذلك! وباي بساطة مؤثرة وباي سهولة تدخل الرأسمالية في حياة الشعب مطهرة من عناصرها الضارة! كل ما ينبغي، تدبير الامور بحيث يشتري الاغنياء القرويون الاسهم * بواسطة المشاعة ويحصلون على دخل من

---

* اني اتحدث عن شراء الاسهم من جانب الاغنياء ـ رغم تحفظ المؤلف وقوله بان تخص الاسهم المشاعات ـ لانه يتحدث مع ذلك عن شراء الاسهم بالنقود، والنقود يملكها الاغنياء فقط ولذا، سواء تحقق الامر بواسطة المشاعات ام بغير واسطتها، فالامران سيان، اذ ان الاغنياء وحدهم يستطيعون ان يدفعوا، كما ان شراء او استئجار الارض من قبل المشاعة لايقضي اطلاقاً على احتكار هذه الارض من جانب الاغنياء ثم ان الدخل (الربيحة) انما يجب ان يحصل عليه ذاك الذي دفع، والا فان السهم لن يكون سهماً. واني افهم اقتراح المؤلف بمعنى ان قسماً معيناً من الارباح

المؤسسة التي يكدح فيها «قسم من السكان» تأمنت صلتهم بالارض ،ـ «صلة» لا تمكن من العيش من هذه الارض (والا من ذا الذي يمضي يشتغل لقاء «اجرة عادية» ؟) ولكنها تكفي لربط المرء بمطرحه ، ولاستعباده من جانب المؤسسة الرأسمالية المحلية بالضبط وحرمانه امكانية تغيير رب عمله برب عمل آخر واني استعمل بحق كامل تعبير رب العمل ، وتعبير الرأسمالي ، لأن من يدفع **الاجرة** للشغيل لا يمكن تسميته باسم آخر

ولعل القارئ يؤاخذني لأني تناولت بمثل هذا التفصيل حماقة كهذه لا تستحق ، على ما يبدو ، اي اهتمام . ولكن عفواً صحيح ان هذه حماقة ، ولكنها حماقة من المفيد والضروري دراستها لأنها تفصح عن العلاقات الاجتماعية والإقتصادية الواقعية في روسيا وتنتسب بالتالي الى اوسع الافكار الاجتماعية انتشاراً عندنا ، هذه الافكار التي سيترتب على الاشتراكيين-الديموقراطيين ان يحسبوا لها الحساب زمناً طويلا والمشكلة ان الانتقال من نمط الانتاج الاقطاعي ، القنّي الى نمط الانتاج الرأسمالي في روسيا قد ولد وهو يولد اليوم ايضاً جزئياً وضعاً للشغيل كان فيه الفلاح ، العاجز عن ان يؤمن عيشه من الارض وان **يأخذ منها ما يسدد به التزاماته للملاك العقاري (وهو لا يزال يسددها حتى الآن)** ، مضطراً الى السعي وراء «مورد ثانوي

سيقتطع «لتامين صلة العامل بالارض» .ـ واذا كان المؤلف لا يقصد هذا المعنى (رغم انه ينجم حتماً من اقواله) واذا كان يقصد ان الاغنياء يدفعون اثمان الاسهم دون ان يحصلوا على الارباح ،ـ فان تصميمه ينحصر آنذاك بكل بساطة في ان المالكين يتقاسمون مع غير المالكين وهذا اشبه بنكتة الدواء الخاص لقتل الذباب ، هذا الدواء الذي يتطلب اصطياد الذبابة وحبسها في وعاء فتموت على الفور .

للرزق» كان في البدء ، في الزمن الماضي الطيب ، يرتدي اما شكل عمل حرفي مستقل (مثلا ، النقل) واما شكل عمـــــل حرفي غير مستقل ولكن اجرته حسنة نسبياً بسبب من الضعف الشديد الذي كان يشوب تطور الصناعات الحرفية . وقد كان هذا الوضـــع ، بالقياس الى الوضع الحالي ، يؤمن بعض اليسر للفلاحين ، بعض اليسر للاقنان الذين كانوا يجرجرون حياتهم بسلام في كنف مائة الف من رؤساء البوليس النبلاء الطيبين ، وجامعي الارض الروسيـــة الناشئين ، البرجوازيين .

وها هم «اصدقاء الشعب» يجعلون من هذا النظام مثالا اعلى خالعين عنه بكل بساطة جوانبه القاتمـــة ، ويحلمون بـــه ، «يحلمون» لانه زال من زمان بعيد من الوجود ، لان الرأسماليـــة حطمته من زمان بعيد واوجـــدت انتزاع املاك الفلاحين الزراع بالجملة وحولت «موارد الرزق» السابقة الى استثمار منفلت العنان ولا اكثر «للايدي» العاملة المعروضة بوفرة

ان فرساننا من البرجوازية الصغيرة يريدون بالضبط الحفاظ على «صلة» الفلاحين بالارض ، ولكنهم لا يريدون نظام القنانـــة الذي كان وحده يؤمن هذه الصلة والذي لم يحطمه غير الاقتصـــاد البضاعي والرأسمالية ، وقد جعلت الرأسمالية هذه الصلة امـــراً مستحيلا . وهم يريدون موارد للرزق ثانوية لا تنتزع الفلاحين من الارض ولا تولد المزاحمة ــ في العمل من اجل السوق ، ولا تخلق **الرأسمال** ولا تستعبد له جماهير السكان وهم ، لولائهم للطريقة الذاتية في علم الاجتماع ، يريدون ان «يأخذوا» خير ما هنـــا وهناك ، ولكن هذا ، بالطبع ، هو بالفعل امنية صبيانية لا تفضي الا الى احلام رجعية تتجاهل الواقع ، لا تفضي الا الى العجز عـــن فهم واستغلال الجوانب الثورية ، التقدمية فعلا من النظم الجديدة والى العطف على التدابير التي تخلد النظم القديمة الطيبة التي تسود

العمل نصف القني ، نصف الحر ، وهي نظم كانت تنطوي على جميع فظائع الاستثمار والاضطهاد وتسد كل مخرج .

ولكي اثبت صحة هذا التفسير الذي يصنف «اصدقـــاء الشعب» في عداد الرجعيين ، اورد مثلين .

في احصاءات زيمستفو موسكو ، نقرأ وصفاً لاستثمـــارة السيدة ك . (قضاء بودولسك) التي ادهشت (اي الاستثمارة) على السواء احصائيي موسكو والسيد ف ف ، حسبما اذكر (فقد كتب عن هذا ، كما اذكر ، مقالا في احدى المجلات)

ان هذه الاستثمارة الشهيرة ملك السيدة ك انما يعتبرهـا السيد ف اورلوف «عاملا يؤكد بصورة مقنعة في الواقـــع» موضوعته المفضلة التي تزعم ما يلي «حيث الزراعة الفلاحية في حالة حسنة ، يدار اقتصاد ملاكي الاراضي الخصوصيين بصـــورة احسن» ويتبين من حديث السيد اورلوف عن ضيعـــــة هذه السيدة انها تديرها باستخدام عمل الفلاحين المحليين ، فان هؤلاء يحرثون ارضها مقابل قروض من الطحين تسلفها لهم في الشتاء ، الخ وكذلك تبدي المالكة عناية فائقة بالفلاحين ، وتساعدهم ، بحيث انهم الآن اوفر الفلاحين يسراً في الناحية فالخبز عندهـم «يكفي تقريباً حتى الموسم الجديد (بينا كان لا يكفي من قبل حتى العيد الشتوي للقديس نقولا) »

واننا لنتساءل هل ينفي «هذا الوضع التضاد بين مصالح الفلاحين ومصالح ملاكي الارض» ، كما يظن السيد ن كابلوكوف (المجلد ٥ ، ص ١٧٥) والسيد ف اورلوف (المجلد ٢ ، صص ٥٥ ــ ٥٩ وغيرها) ؟ واضح ان الاجابة كلا ، لان السيدة ك . تعيش من عمل فلاحيها وهكذا فان الاستثمار لم يقض عليه اطلاقاً ان عدم رؤية الاستثمار وراء العلاقات الطيبة ازاء المستثمرين امـر مبرر بالنسبة للسيدة ك . ، ولكنه امر غير مبرر في اي حال من الاحوال

بالنسبة لاقتصادي احصائي يتملكه العجب في هذه الحالة ويغدو نداً للسادة Menschenfreunde * في الغرب الذين يتملكهم العجب من علاقات الرأسمالي الطيبة ازاء العامل ويروون بحماسة مثال الصناعي الذي يعنى بالعمال ويؤمن لهم مخازن بضائع الاستهلاك والمساكن ، الخ ان من يستند الى وجود (وبالتالي «امكانية») امثال هذه «الوقائع» ويخلص الى القول بانعدام التضاد بين المصالح ، فكأن الاشجار تمنعه من رؤية الغاب . هذا اولا

ثانياً ، نرى من حكاية السيد اورلوف ان فلاحي السيدة ك ، «بفضل الغلال الرائعة (فان المالكة العقارية قد اعطتهم بذاراً جيداً) قد اقتنوا المواشي» ولهم الآن استثمارات «حسنة الحال» . تصوروا ان هؤلاء «الفلاحين الحسني الحال» صاروا كذلك تماماً لا «تقريباً» فالخبز يكفيهم لا حتى الموسم الجديد «تقريباً» ، ليس «عند الاغلبية» ، بل عند الجميع ما يكفي تماماً من الخبز لنتصور ان الارض عند هؤلاء الفلاحين صارت كافية وانهم يملكون كذلك «مراعى ودروبا للمواشي» التي لا يملكونها الآن (فاي استثمارات جيدة !) والتي يستأجرونها من السيدة ك . لقاء العمل . فهل يعتقد السيد اورلوف حقاً ان هؤلاء الفلاحين سيشرعون آنذاك ، اي فيما لو كانت الاستثمارات الفلاحية جيدة بالفعل ، «في تنفيذ جميع الاشغال في ضيعة السيدة ك . بدقة وسرعة وفي الوقت المناسب» كما يفعلون الآن ؟ او لعل الامتنان للسيدة الطيبة التي تعتصر الفلاحين الحسني الحال بحنان الام ، سيحفزهم بقوة لا تقل عن قوة الوضع الحالي الذي لا مخرج منه اذ لا يمكنهم الاستغناء عن المراعي وعن دروب المواشي ؟

بديهي ان هذه هي ، في الجوهر ، افكار «اصدقاء الشعب» :

---

* ـ «اصدقاء الانسانية» ، محبو البشر . **الناشر** .